

بحث محكم

التعويض عن التأخير في سداد الديون

إعداد

د. سعد بن عبدالعزيز الشويرخ

عضو هيئة التدريس في قسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

الحمد لله رب العالمين، أتم أحكام الدين، وأظهر معالم شرعه، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمداً عبده ورسوله، بينن الحلال والحرم، صلى الله عليه، وعلى آل وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من المشكلات الكبرى التي تواجه العمل المصرفي والاستثمار الإسلامي الديون المتأخرة السداد، وهذه المشكلة لم يقتصر دورها على المؤسسات والشركات فحسب، بل تعدها إلى الدول أيضاً، وتعاني البنوك الإسلامية من هذه المشكلة على وجه الخصوص؛ وذلك لأن من أهم أدواتها في استثمار الأموال عقود المراجعة، التي يترتب عليها ديون في ذمم العملاء، وإذا تأخر أدائها عن وقتها المحدد، فإن البنك يخسر عوائدها، ومما يزيد من ضرر هذا الأمر أن الديون تمثل نسبة عالية من أصول البنوك لشرعية، قد تصل في بعضها إلى أكثر من 90%، ومن ثم كان التأخير في سداد الدين له الأثر البالغ على المؤسسات المالية، فظهرت الحاجة عند القائمين على هذه البنوك إلى اشتراط التعويض في التأخير عن سداد الديون، وقد بلغ عدد البنوك الإسلامية التي تشترط التعويض اثني عشر بنكاً من سبعة وعشرين بنكاً في عام 1999م⁽¹⁾، وهذا العدد في ازدياد، كما أن هذا الأمر جعل البنوك تتشدد في إجراء المعاملات المالية، فتطلب رهناً وضماناً في إعطاء تمويل للعميل، وترفع نسبة الربح خوفاً من التأخير في سداد الدين، وهذا أدى إلى حصر تعامل البنوك الإسلامية في فئة من الناس، قادرة على الوفاء بما يطلبه البنك منهم، وقد بحثت المجامع الفقهية، وهيئات الرقابة الشرعية التعويض عن التأخير في سداد الدين، بل إن مجمع الفقه الإسلامي كرر بحث هذا الموضوع في أكثر من دورة، حيث بحثه في الدورة الثامنة، ثم أعاد النظر فيه في الدورة الرابعة عشرة، وهذا مما يبين الأهمية البالغة لدراسة أحكام هذا الموضوع، ومعالجته بالحلول الشرعية، والطرق الصحيحة.

(1) ينظر: مشكلة الديون المتأخرة في البنوك الإسلامية د. علي القره داغي ص473.

التمهيد

المبحث الأول: بيان المراد بالدين

الدين له إطلاقان عند الفقهاء، أحدهما عام، والآخر خاص، فالعام هو الحق اللازم في الذمة، قال ابن نجيم⁽²⁾: «الدين لزوم حق في الذمة»⁽³⁾.

وهذا يشمل كل ما ثبت في الذمة، سواء كان مالا أو حقاً، فلا يشترط في الدين أن يكون مالا، بل يشمل الحق الذي يطالب بالوفاء به، كالصلاة، والزكاة، والحج، والنذر، وعلى هذا جاء استعماله في النصوص الشرعية، فجاء فيمن ماتت وعليها صوم شهر حديث بن عباس⁽⁴⁾ رضي الله عنه (أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، فقال: أرايت لو كان عليها دين، أكننت تقضيته؟ قالت: نعم، قال: فدئى الله أحق بالقضاء)⁽⁵⁾.

(2) هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد المشهور بابن نجيم، من فقهاء الحنفية، ولد سنة 926هـ، وتوفي سنة 970هـ، وله مصنفات منها: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، شرح المنار في الأصول، الأشباه والنظائر.

ينظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية للغزي (275/3)، شذرات الذهب لابن العماد (358/8).

(3) فتح الغفار شرح المنار (20/3).

وينظر: مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر لداماد أفندي (315/2).

(4) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب شيبه بن هاشم، أبو العباس، حبر الأمة، وفقه العصر، وإمام التفسير، مولده بشعب بني هاشم قبل عام الهجرة بثلاث سنين، صحب النبي صلى الله عليه وسلم نحواً من ثلاثين شهراً، وحدث عنه، دعا له النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: اللهم فقه في الدين، وعلمه التأويل، توفي سنة 67 أو 68هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (365/2)، سير أعلام النبلاء للذهبي (331/3).

(5) رواه البخاري في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (46/2) (1953)، ومسلم في كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (804/2) (1148).

وجاء فيمن مات ولم يحج حديث بن عباس قال: (أمرت امرأة سنان بن سلمة الجهمي أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمها ماتت ولم تحج، أفيجزئ عن أمها أن تحج عنها؟ قال: نعم، لو كان على أمها دين، فقضته عنها، ألم يكن يجزئ عنها؟ فلتحج عن أمها) (6).
فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الصوم والحج على الذي مات مكلفاً ولم يفعله ديناً لله يقضى عن الميت، وهذا يدل على أن ما يثبت في الذمة يعد ديناً، سواء كان لله أو لأدمي، وعلى هذا جرى عامة الفقهاء (7).

أما الإطلاق الخاص فهو بالنظر للمال، وللفقهاء قولان في حقيقته:
القول الأول: ما ثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته، وهذا مذهب جمهور الفقهاء من المالكية (8)، والشافعية (9)، والحنابلة (10)، والظاهرية (11)، وبعض الحنفية (12).
فالدين يشمل كل ما ثبت في الذمة من مال، سواء ثبت بدلاً عن غيره أو لم يكن بدلاً، وسواء كان لله كالزكاة، أو كان لأدمي (13).

-
- (6) رواه النسائي في كتاب مناسك الحج، باب الحج عن الميت الذي لم يحج (116/5) (2633)، ورواه في الكبرى (10/4) (3599)، وأحمد (279/1) (2518)، وابن خزيمة (343/4) (3034).
وصححه ابن حزم في المحلى (63/7)، والألباني في صحيح النسائي (558/2) (2470).
(7) ينظر: تبين الحقائق للزيلعي (230/6)، بدائع الصنائع للكاساني (95/1)، الفروق للقراي (134/2) منح الجليل لعليش (363/1)، قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد د. نزيه حماد ص 110.
(8) منح الجليل (363/1)، شرح الزرقاني على مختصر خليل (164/2)، حاشية الدسوقي (334/3)، المنتقى للباجي (117/2).
(9) مغني المحتاج للشريني (3/3)، نهاية المحتاج للملي (6/6)، حاشية الجمل (5/4).
(10) المطلاع على أبواب المقنع للبعلي ص 326، كشف القناع للبهوتي (336/3)، العذب الفاضل شرح عمدة الفارض لإبراهيم الفرضي (15/1).
(11) المحلى لابن حزم (77/8، 80).
(12) المبسوط للسرخسي (140/15)، درر الحكام لعلي حيدر (111/1) المادة 158.
(13) ينظر: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية د. نزيه حماد ص 208، قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد ص 110-111، المعاملات المالية المعاصرة د. وهبة الزحيلي ص 186.

القول الثاني: ما ثبت في الذمة من مال بدلاً عن شيء آخر في عقد، أو إتلاف، أو قرض، وهذا مذهب الحنفية (14).

قال في فتح القدير: «الدين اسم لمال واجب في الذمة، يكون بدلاً عن مال أتلفه، أو قرض اقترضه، أو مبيع عقد بيعه، أو منفعة عقد عليها من بضع امرأة وهو المهر، أو استئجار عين» (15). وجاء في حاشية بن عابدين: «الدين ما وجب في الذمة بعقد، أو استهلاك، وما صار في ذمته ديناً باستقراضه» (16).

وعلى هذا يخرج ما ثبت في الذمة من مال ليس بدلاً عن شيء آخر، فلا يعد ديناً ما ثبت في الذمة بغير هذه الأسباب الثلاثة، وهي العقد، والإتلاف، والقرض، وهذا مثل الزكاة، والدية، وأرش الجناية، فالزكاة لا تعد ديناً، لأنها تمليك مال من غير أن يكون بدلاً عن شيء، وإنما هي إخراج مال ابتداء بدلاً عن مال نفسه (17).

والأقرب تعريف الجمهور، لأن المال الثابت في الذمة، وليس بدلاً عن شيء آخر، حكمه حكم المال الثابت من جهة المالية، وثبوته في الذمة، ووجوب أدائه، فلا يخرج عن حقيقة الدين (18).

المبحث الثاني: أسباب التأخير في سداد الدين

للتأخير في سداد الديون أسباب متعددة، يمكن إرجاعها إلى ما يأتي:

1- الإفلاس: وهو مصدر أفلس، وهو لازم، يقال: أفلس الرجل إذ صار ذ فلوس بعد أن كان ذا دراهم، أو صار إلى حال ليس له فلوس (19).

(14) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر (124/2)، غمز عيون البصائر للحموي (5/4)، حاشية الشلبي على تبين الحقائق (165/4).

(15) (221/7).

(16) (166/5).

(17) ينظر: فتح القدير للكمال بن الهمام (221/7)، حاشية الشلبي على تبين الحقائق (165/4)، العناية شرح الهداية للبابري (221/7)، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية د. نزيه حماد ص208.

(18) ينظر: استيفاء الديون في الفقه الإسلامي د. مزيد المزيدي ص36.

وفي الاصطلاح: من دينه أكثر من ماله، وخرجه أكثر من دخله⁽²⁰⁾.

وقيل: من عليه ديون لا يفي بها ماله⁽²¹⁾.

وإنما سمي من غلب دينه ماله مفلساً، وإن كان ذ مال، لأن ماله مستحق الصرف في جهة دينه، أشبه من لا مال له، أو باعتبار ما يؤول إليه من عدم ماله بعد وفاء دينه، فكأنه معدوم، أو لأنه يمنع من التصرف في ماله إلا في الشيء التافه الذي لا يعيش إلا به كالفلوس⁽²²⁾.

2- الإعسار: وهو مصدر أعسر، والعسر بالضم ضد اليسار، والعين والسين والراء أصل

صحيح يدل على ضيق وصعوبة وشدة، قال تعالى: ﴿وإن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽²³⁾، والعسرة قلة ذات اليد، ويقال: يوم عسير أي شديد وأعسر الرجل صار ذا عسرة، وتعسر الأمر وتعاسر أشد والتوى وصار عسيراً، ويقال: أعسرت المرأة إذا عسر عليها ولادها⁽²⁴⁾.

وفي الاصطلاح: ليس للإعسار عند الفقهاء تعريف جامع يشمل جميع معانيه في أبواب الفقه، بل يختلف معناه من باب إلى آخر، ولم يتعرض أكثر الفقهاء لوضع حد أو ضابط للإعسار، لكن يدور معناه على عدم قدرة الإنسان عن ما لزمه في ذمته من الحقوق المالية، سواء أكانت لله كالزكاة،

⁽¹⁹⁾ ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة فلس (4/451)، لسان العرب لابن منظور، مادة فلس (6/165-166)، مختار الصحاح للرازي، مادة فلس ص510.

⁽²⁰⁾ ينظر: المغني لابن قدامة (6/537)، الشرح الكبير لشمس الدين ابن قدامة (13/227)، المطلع على أبواب المقنع ص254، شرح منتهى الإرادات للبهوتي (2/273).

⁽²¹⁾ ينظر: فتح العزيز للرافعي (10/196)، روضة الطالبين للنووي (4/127)، مغني المحتاج (2/146).

⁽²²⁾ ينظر: المغني (6/537)، الشرح الكبير (13/227-228)، شرح الزركشي (4/62)، كشاف القناع (3/417).

⁽²³⁾ سورة البقرة، آية: 280.

⁽²⁴⁾ ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة عسر (4/319-320)، لسان العرب، مادة عسر (4/563-564)، القاموس المحيط للفيروز آبادي، مادة عسر (2/126).

والكفارة، والهدي، أو للعباد كالنفقات، والديون⁽²⁵⁾، وبالنظر إلى هذا المعنى عُرف الإعسار بأنه: «هو عدم القدرة على النفقة، أو أداء ما عليه بمال ولا كسب»⁽²⁶⁾.

3- الجحود: الجيم والحاء والذال أصل يدل على قلة الخير، والجحد من كل شيء القلة، والجحد والجحود شد الإقرار، كالإنكار، والمعرفة، يقال: جحده حقه وبحقه، وهو الإنكار مع العلم⁽²⁷⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽²⁸⁾.

وفي الاصطلاح لا يخرج عن معناه في اللغة، فيراد به: إنكار شيء سبق الإقرار به⁽²⁹⁾، قال ابن القيم⁽³⁰⁾: «لا يكون الجحد إلا بعد الاعتراف بالقلب أو اللسان،....، وعلى هذا لا يحسن استعمال الفقهاء لفظ الجحود في مطلق الإنكار في باب الدعاوى وغيرها؛ لأن المنكر قد يكون محققاً، فلا يسمى جاحداً»⁽³¹⁾.

⁽²⁵⁾ ينظر: موسوعة الفقه الإسلامي للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (275/16)، أحكام الإعسار المالي في الفقه الإسلامي د. فضل الرحيم عثمان ص26-27، أحكام المعسر في الفقه الإسلامي د. عبد الله الحذيفي ص18، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية ص68.

⁽²⁶⁾ الموسوعة الفقهية الكويتية (246/5).

⁽²⁷⁾ ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة جحد (425/1)، القاموس المحيط، مادة مطل (68/4)، لسان العرب مادة جحد (106/3).

⁽²⁸⁾ سورة النمل، آية: 14.

⁽²⁹⁾ ينظر: المجموع للنووي (14/3).

⁽³⁰⁾ هو الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية، ولد بدمشق سنة 691 هـ، ولزم شيخ الإسلام ابن تيمية وأخذ عنه، وتفنن في علوم الإسلام، كان عارفاً بالتفسير لايجارى فيه، وبأصول الدين، وإليه فيهما المنتهى، والحديث ومعانيه وفقهه، توفي سنة 751 هـ بدمشق، وله مؤلفات كثيرة منها: زاد المعاد في هدي خير المعاد، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مفتاح دار السعادة، أو الطرق الحكمية، وغيرها.

ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (447/2)، المقصد الأرشد لابن مفلح (2/384).

⁽³¹⁾ بدائع الفوائد (1517/4).

4- المماطلة: مصدر للفعل ماطل، وهو مأخوذ من المطل، وهو مشتق من مطلت الحديدة إذ ضربتها ومددتها التطول، ومنه يقال: مطله بدينه مطالاً، وماطله به مماطلة إذ شوفه بوعده الوفاء مرة بعد أخرى، وهو في اللغة: التسويف والمدافعة في أداء الحق⁽³²⁾.
والمماطلة في اللغة هو تأخير أداء الشيء مطلقاً، إلا أنها في الشرع أخص من ذلك فهي: منع قضاء ما استحق أدائه⁽³³⁾.

⁽³²⁾ ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة مطل (331/5)، القاموس المحيط، مادة مطل (68/4)، لسان العرب، مادة مطل (624/11).
⁽³³⁾ المنتقى (66/5)، شرح النووي على صحيح مسلم (227/10)، إكمال إكمال المعلم للآبي (245/4)، عون المعبود للعظيم آبادي (195/9).

الفصل الأول

التعويض بزيادة على الدين إذا تأخر في سداده

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعويض عن التأخير في سداد الدين

مما طلة المدين القادر على الوفاء، وتأخيره في سداد ما عليه من الدين في موعده المحدد فيه ظلم للدائن، وإلحاق للضرر به، وحيلولة بينه وبين أخذ ماله، والتصرف فيه بما يعود عليه بالمصلحة، فهل يجوز للدائن أن يأخذ من المدين زيادة على أصل دينه بسبب تأخره في الوفاء؟

تحرير محل النزاع: اتفق أهل العلم على أنه لا يجوز للدائن أن يأخذ من المدين زيادة على أصل الدين عن تأخيره في سداده إذ كان معسراً، والواجب عليه أن ينظره إلى ميسرة⁽³⁴⁾، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽³⁵⁾.

فأمر الله بإنظار المعسر إلى ميسرة، وإلزامه بالتعويض ينافي الأنظار المأمور به.

واختلفوا في أخذ زيادة من المدين الموسر عن ضرر الماطلة؛ لفوات الربح المظنون لتأخيره في السداد على قولين:

القول الأول: يحرم أخذ زيادة من المدين عن تأخره في سداد الدين عن موعده المحدد، وبه قال أكثر أهل العلم، حيث صدرت به قرارات وفتاوى من مجامع فقهية، وهيئات شرعية، وهي:

⁽³⁴⁾ ينظر: قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد ص324، بحوث في فقه البنوك الإسلامية د. علي القره داغي ص116، بيع التقسيط - تحليل فقهي واقتصادي - د. رفيق بن يونس المصري ص334، مطبوع ضمن أبحاث مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الأول، مناقشات مجمع الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الرابع عشر، الجزء الرابع ص645.

⁽³⁵⁾ سورة البقرة، آية: 280.

- 1- المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، فقد جاء في قراره الصادر بهذا الشأن: «أن الدائن إذا شرط على المدين، أو فرض عليه أن يدفع له مبلغاً من المال، غرامة مالية جزئية محددة، أو بنسبة معينة، إذ تأخر عن السداد في الموعد المحدد بينهم، فهو شرط أو فرض باطل، ولا يجب الوفاء به، بل ولا يحل، سواء كن الشرط المصرف أو غيره» (36).
 - 2- مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فقد جاء في قراره الصادر بشأن البيع بالتقسيط: «إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين بشرط سبق أو بدون شرط، لأن ذلك رباً محرم» (37).
 - 3- فتوى ندوة البركة السادسة للاقتصاد الإسلامي التي نصت على أنه: «لا يجوز تطبيق غرامة التأخير على القرض الحسن» (38).
 - 4- المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث جاء في معيار المدين المماثل: «لا تجوز المطالبة لقضائية للمدين المماثل بالتعويض المالي نقداً أو عيناً عن تأخير الدين» (39).
- وهذا هو قول أكثر الباحثين (40).

(36) قرارات المجمع الفقه الإسلامي ص 268.

(37) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الأول، ص 447.

(38) عقدت بتاريخ 5-9 شعبان 1410 هـ.

(39) المعايير الشرعية ص 34.

(40) وهم الدكتور نزيه حماد، والشيخ عبد الله بن بيه، والدكتور محمد الأمين الضرير، والشيخ محمد تقي العثماني، والدكتور محمد عثمان شبير، والدكتور علي القره داغي، والدكتور عبد الله السعيد، والدكتور مزيد المزيدي، والدكتور محمد زكي عبد البر، والدكتور زكي الدين شعبان، والدكتور سليمان التركي، والدكتور سليمان الدخيل.

ينظر: دراسات في أصول المداينات ص 285، توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال ص 139، الاتفاق على إلزام المدين المؤسر بتعويض ضرر المماثلة ص 118 (ضمن بحوث مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 3، العدد 1، عام 1411 هـ)، بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص 40، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (873/2-874)، بحوث في فقه البنوك الإسلامية ص 150، الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة

القول الثاني: يجوز للدائن أن يأخذ زيادة على أصل الدين في مقابل تأخير المدين في الوفاء، ويرجع في تقدير التعويض إلى القاضي الذي ينظر إلى ما فات الدائن من ربح معتاد في طرق التجارة العامة في حالة قبضه دينه في موعده، واستثماره بالطرق المشروعة دون نظر إلى سعر الفائدة، وإن كان الدائن مصرفاً، فله أخذ تعويض بمقدار نسبة الربح الذي كان يمكن أن يحققها في دين المماطل في حالة استثماره، وهذا هو قول بعض أهل العلم⁽⁴¹⁾.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل القائلون بتحريم أخذ زيادة على أصل الدين في مقابل التأخير عن السداد بأدلة من المنقول، والمعقول.

أولاً: دليلهم من المنقول:

1- عموم النصوص الواردة في الكتاب والسنة في تحريم الربا، ومنها:

أ- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكِ بَأْنُهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽⁴²⁾ إلى

(1216/2)، استيفاء الديون في الفقه الإسلامي ص185، رأي آخر في مطل المدين هل يلزم بالتعويض ص166، (ضمن بحوث مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 2 - عام 1410 هـ)، تعليق على مقال هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض عن الدائن ص217، بيع التقسيط وأحكامه ص339، المماطلة في الديون ص391.

⁽⁴¹⁾ هو قول الشيخ مصطفى بن أحمد الزرقا، والشيخ عبد الله بن سليمان المنيع. ينظر: حول جواز المدين المماطل بتعويض للدائن للشيخ مصطفى الزرقا، بحث مطبوع في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية المجلد الثالث، العدد الثاني ص20، بحث في مطل الغني وأنه ظلم يحل عرضه وعقوبته للشيخ عبد الله بن منيع ص394 (مطبوع ضمن كتاب بحوث في الاقتصاد الإسلامي).

⁽⁴²⁾ سورة البقرة، آية: 275.

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (279)﴾ (43).

ب- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (44).

ج- قوله صلى الله عليه وسلم: (اجْتَنِبُوا الشَّبَعِ الْمُؤَيَّقَاتِ، قيل: يا رسول الله وما هُنَّ؟ قال: الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَ أَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّخْفِ، وَقَذْفُ الْمُخَصَّنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ) (45).

د- عن جابر (46) رضي الله عنه قال: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل لربا، ومؤكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: هُم سَوَاءٌ) (47).

وجه الدلالة: أن هذه النصوص دلت على تحريم الزيادة مقابل تأخير الوفاء، وهذا يشمل ثلاث صور:

الأولى: حالة المعسر الذي لا يجد ما يقضي به.

الثانية: حالة الموسر الذي يتفق مع صاحب الدين على إنظاره مقابل الزيادة.

(43) سورة البقرة، الآيتان: 278، 279.

(44) سورة آل عمران، آية: 130.

(45) أخرجه البخاري في كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (295/2) (2766)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها (92/1) (89) عن أبي هريرة.

(46) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة بن كعب بن سلمة، أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي السلمي، المجتهد الحافظ صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، من أهل بيعة الرضوان، روى علماً كثيراً، مات سنة 78 هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (3 / 189)، الإصابة لابن حجر (1 / 214).

(47) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا ومؤكله (1219/3) (1598).

الثالثة: حالة الموسر الذي لا يقضي، فيضع عليه صاحب الدين زيادة مقابل تأخير، وهي هذه المسألة، ولم يفرق أحد من أهل العلم في تحريم الزيادة في هذه الصور الثلاث باعتبارها من ربا الجاهلية، قال القرطبي⁽⁴⁸⁾ في تفسير ربا الجاهلية: «وغالبه ما كانت العرب تفعله من قولها للغريم: أتقضي أم تري؟ فكان الغريم يزيد في عدد المال، ويصبر الطالب عليه، وهذا كله محرم باتفاق الأمة»⁽⁴⁹⁾.

وتسمية هذه الزيادة بالغرامة أو العقوبة لا يغير حقيقتها، لأن العبرة بالمعاني لا بالألفاظ، فكل زيادة على الدين مقابل التأخير في سدادها هي من ربا الجاهلية، سواء سميت تعويضاً، أو غرامة، أو غير ذلك من التسميات الحادثة، وسواء كان المدين غنياً أو فقيراً، فحقيقة الزيادة أنها ربا مهما اختلفت مسمياتها، وتنوعت مقاييس تقديرها⁽⁵⁰⁾.

المناقشة: الفرق بين غرامة التأخير والزيادة الربوية من أربعة وجوه:

الأول: أن الزيادة الربوية تكون مشروطة ابتداء، أما غرامة التأخير فلا يلجأ إليها إلا عند تأخر المدين في السداد.

الثاني: أن الزيادة الربوية تلزم المدين مطلقاً، سواء كان معسراً أو موسراً، أما الغرامة فلا تلزم إلا الغني المماطل.

الثالث: أن الزيادة الربوية زيادة في غير مقابلة عوض، أما غرامة التأخير فهي في مقابلة تفويت منفعة الدائن من ماله مدة المطل.

⁽⁴⁸⁾ هو محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري، الأندلسي، المالكي، كان من العلماء الزاهدين، المشتغلين بالتصنيف توفي سنة 671 هـ، له مصنفات منها: الجامع لأحكام القرآن، التذكرة بأحوال الموتى والآخرة.

ينظر: الديباج المذهب ص317، شذرات الذهب (5/335).

⁽⁴⁹⁾ الجامع لأحكام القرآن (3/226).

⁽⁵⁰⁾ ينظر: توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال للشيخ عبد الله بن بيه ص133-134، بيع التقسيط د. رفيق المصري ص136-137، بيع التقسيط وأحكامه ص335.

الرابع: أن الزيادة الربوية تلزم المدين في كل حال، أما غرامة التأخير فلا تفرض على المدين إلا إذا تحققت في مدة مماطلته أرباح في حساب الاستثمار للمصرف⁽⁵¹⁾.

الجواب: أن هذه الفروق غير مؤثرة في الحكم الشرعي، لأن غرامة التأخير تؤدي إلى ما يؤدي إليه الربا من الزيادة على أصل الدين، ولفرق بينهما إنما في الإجراءات المتبعة في تحقيق هذا الأمر.

2- عن عمرو بن الشريد⁽⁵²⁾ عن أبيه⁽⁵³⁾ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (يُؤْجَلُ الْوَاجِدُ يُجَلُّ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ)⁽⁵⁴⁾.

⁽⁵¹⁾ ينظر: حول جواز المدين المماطل بتعويض للدائن للشيخ مصطفى الزرقا ص 19-20، بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص 38-39، بحوث في فقه البنوك الإسلامية ص 121-122، أحكام البيع بالتقسيط ووسائله المعاصرة في سوء الفقه الإسلامي للشيخ محمد تقي العثماني ص 55-56 (ضمن بحوث مجمع الفقه الإسلامي)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع، الجزء الثاني.

⁽⁵²⁾ هو عمرو بن الشريد بن سويد الثقفي، أبو الوليد الطائفي، تابعي ثقة، روى عن أبيه، وأبي رافع، وسعد ابن أبي وقاص، وابن عباس. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (347/4).

⁽⁵³⁾ هو الشريد بن سويد الثقفي، له صحبة، قيل: اسمه مالك، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم، فسماه الشريد، شهد بيعة الرضوان روى عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ينظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر (159/2)، تهذيب التهذيب (494/2-495).

⁽⁵⁴⁾ أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية، باب في الحبس في الدين وغيره (313/3) (3628)، والنسائي في كتاب البيوع، باب مطل الغني (316/7) (4689)، وفي الكبرى (259/4) (6288)، وابن ماجه في كتاب الصدقات، باب الحبس في الدين والملازمة (811/2) (2427)، وأحمد (222/4) (17975)، وابن أبي شيبة (79/7)، وابن حبان (486/11) (5089)، والطبراني في الكبير (318/7) (7249)، والحاكم (102/4)، والبيهقي (51/6)، وعلقه البخاري في صحيحه في كتاب الاستقراض، باب لصاحب الحق مقال (175/2)، فقال: “ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم (لي الواجد يحل عقوبته وعرضه).”

والحديث صححه ابن حبان، وقال الحاكم: “هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه”، وحسنه ابن كثير، وقال الحافظ: “وإسناده حسن”، وحسنه الألباني. ينظر: صحيح ابن حبان (486/11) (5089)، المستدرک على الصحيحين (102/4)، إرشاد الفقيه (47/2)، فتح الباري (76/5)، إرواء الغليل (259/5).

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم حصر جزاء الغني المماطل في العرض بجواز ذمه، وفي العقوبة بحبسه أو ملازمته، ولو كانت العقوبة المالية جائزة لذكرها النبي صلى الله عليه وسلم، كما ذكر غيرها، لأن الموضع موضع بيان (55).

المناقشة: أن المقصود من العقوبة ردع الغني المماطل وزجره، وحثه على أداء الحق، وهذا كما يحصل بالحبس، فكذاك يحصل بإلزامه دفع زيادة على أصل دينه (56).

الجواب: أن العقوبة لم يفسرها أحد من الفقهاء بالتعويض المالي (57).

ثانياً: دليلهم من العقول:

1- لم يرد في كتاب الله، ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا فيما أجمع عليه أهل العلم ما يدل على جواز أخذ زيادة على أصل الدين إذ تأخر المدين عن الوفاء، مع وجود مطل الأغنياء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم (58).

2- قاعدة: «سد الذرائع» (59).

وجه الاستشهاد بها: أن جواز الزيادة على الدين يؤدي إلى جواز فوئد التأخير المتفق عليها بين الدائن والمدين، ولا فرق بينهما إلا في كون التعويض مقدراً سابقاً بنسبة معينة، أما في هذه المسألة فيترك تقديره للقاضي، وهذا الفرق غير مؤثر،

(55) ينظر: رأي آخر في مطل المدين هل يلزم بالتعويض د. محمد زكي عبد البر ص168، استيفاء الديون في الفقه

الإسلامي ص183، بيع التقسيط وأحكامه ص334، المماطلة في الديون ص363-364.

(56) ينظر: بحث في مطل الغني وأنه ظلم يحل عرضه وعقوبته ص398، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (864/2 - 865).

(57) ينظر: بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص42، توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال ص139، نظام الديون د. الشريف ص421، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (868/2).

(58) ينظر: رأي آخر في مطل المدين هل يلزم بالتعويض ص167، 170، بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص40، بيع التقسيط وأحكامه ص334.

(59) الفروق (2 / 32)، شرح مختصر الروضة للطوي (3 / 135).

وهذا ما يؤدي إلى الوقوع في الربا، فوجب القول بتحريمها سداً لهذه الذريعة⁽⁶⁰⁾.

أدلة القول الثاني:

استدل القائلون بجواز أخذ زيادة على أصل الدين في مقابل التأخير عن السداد بأدلة من الكتاب، والسنة، والمعقول.

أولاً: دليلهم من الكتب:

استدلوا بالآيات الآتية:

1- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾⁽⁶¹⁾.

وجه الدلالة: أن الوفاء بما ترتب على العقد الصحيح من حقوق بين العاقلين أمر وجب بنص الآية، لأن الأصل في الأمر أنه للوجوب ما لم تقم قرينة صارفة له عن الوجوب، ويدخل في الوفاء بالعقد الالتزام بوقت الوفاء، والتأخر في ذلك يؤدي إلى حرمان صاحب الحق من الاستفادة من حقه، ويدخل عليه الضرر، وهذا يوجب التعويض على المدين، لأنه المتسبب فيه⁽⁶²⁾.

2- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾⁽⁶³⁾.

3- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾⁽⁶⁴⁾.

⁽⁶⁰⁾ ينظر: رأي آخر في مطل المدين هل يلزم بالتعويض ص167، بيع التقيسيط وأحكامه ص334، الماطلة في الديون ص371.

⁽⁶¹⁾ سورة المائدة، آية: 1.

⁽⁶²⁾ ينظر: حول جواز المدين الماطل بتعويض للدائن ص13.

⁽⁶³⁾ سورة المؤمنون، آية 8.

⁽⁶⁴⁾ سورة النساء، آية 58.

وجه الدلالة: أن الأمانة تشمل جميع الأموال والحقوق الواجبة، والمؤمن مؤتمن على حسن أدائها، ومن آخر أداء الحق المستحق عن مواعده المحدد فإنه لم يلتزم بما أمر به، ولم يؤد الأمانة على وجهها (65).

4- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (66).

وجه الدلالة من الآيتين: أن الله أمر بالعدل، والعدل يشمل عدل الحكام على الرعية، وعدل الأفراد بعضهم مع بعض في التعاملات، ومن العدل أن يؤدي المرء ما عليه من حقوق لأربابها في وقتها، وإلا كان ظالماً، وكل ظالم أدى ظلمه إلى إلحاق ضرر بغيره كان مسؤولاً عن ذلك (67).

6- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (68).

وجه الدلالة: أن الله نهى عن أكل المال بالباطل، والمال يشمل لمنافع، ولا يقتصر على الأعيان، وتأخير أداء الحق المستحق عن مواعده المحدد بلا عذر هو من أكل منفعة المال بلا إذن صاحبه مدة التأخير، وهذا يوجب لتعويض على الآكل (69).

مناقشة وجه الاستدلال بالآيات: لا دلالة في هذه الآيات، لأنها عمومات في وجوب الوفاء بالعقد وما ترتب عليه، وأداء الأمانة، والحكم بين الناس بالعدل، والنهي عن أكل أموال الناس بالباطل، وهذا لا يدل على إلزام المدين الغني المماطل بتعويض للدائن عن تأخيره في سداد دينه عن وقته، فالمدلول أخص من الدليل .

(65) ينظر: حول جواز المدين المماطل بتعويض للدائن ص14.

(66) سورة النساء، آية: 58.

(67) ينظر: حول جواز المدين المماطل بتعويض للدائن ص14.

(68) سورة البقرة، آية: 188.

(69) ينظر: حول جواز المدين المماطل بتعويض للدائن ص14.

ثانياً: دليلهم من السنة:

استدلوا بالأحاديث الآتية:

1- عن عبادة بن الصامت ⁽⁷⁰⁾ رضي الله عنه (أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا ضرر ولا ضرار) ⁽⁷¹⁾.

وجه الدلالة: أن من تأخر عن سداد الدين فقد ألحق الضرر بالدائن، والشرع جاء بإزالة الضرر ورفع، ولا طريق لإزالة الضرر عمن الحقه إلا بالتعويض ⁽⁷²⁾.

المناقشة: يناقش من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: ليس كل ضرر يوجب الضمان، وإنما الذي يوجب الضمان هو الضرر لوقع فعلاً كإتلاف المال، والجنابة على البدن، وأما الضرر المظنون الذي قد ينشأ عن تأخر المدين عن الوفاء فلا يوجب تعويضاً مالياً، لأن التعويض بالمال يكون في مقابلة ما فات من المال، وذلك بإحلال مال محل مال مفقود مكافئ، لردا لحال إلى ما كانت عليه؛ إزالة للضرر، وجبراً للنقص، وهذا غير

⁽⁷⁰⁾ عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم، الخزرجي، أبو الوليد الأنصاري، الإمام القدوة، أحد النقباء ليلة العقبة شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، سكن بيت المقدس، توفي سنة 34هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (546/3)، سير أعلام النبلاء (5/2).

⁽⁷¹⁾ أخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، (2/784)(2340)، وأحمد (326/5-327) (22830)، والبيهقي (156/6-157). قال الحافظ في الدراية ص373: “ وفيه انقطاع “.

وقال البوصيري في الزوائد: “ حديث عبادة هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، لأن إسحاق بن الوليد، قال الترمذي وابن عدي: “ لم يدرك عبادة بن الصامت “، وقال البخاري: “ لم يلق عبادة “.

والحديث حسنه جمع من أهل العلم بالنظر إلى كثرة طرقه التي يقوي بعضها بعضاً، فقد روي عن ثمانية من الصحابة من طرق مختلفة، وقد حسنه ابن الصلاح، والنووي، والعلاني، وصححه الألباني.

ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (2/210)، فيض القدير للمناوي (6/432)، إرواء الغليل للألباني (3/413).

⁽⁷²⁾ ينظر: حول جواز المدين المماطل بتعويض للدائن ص15، البيع المؤجل د. عبد الستار أبو غدة ص92، بيع التقسيط وأحكامه ص326.

متحقق في تأخير سداد الدين عن وقته، وحينئذٍ إذا أعطي فهو من أخذ المال في غير مقابلة مال، وكان هذا من أكل أموال الناس بالباطل، وهو محرم⁽⁷³⁾.

الوجه الثاني: أن من شرط إزالة الضرر أن لا يكون بضرر آخر، ولهذا قيدت قاعدة: «الضرر يزل»⁽⁷⁴⁾ بقاعدة أخرى، وهي: «الضرر لا يزل بالضرر»⁽⁷⁵⁾، وهذا الشرط غير متحقق في إزالة ضرر التأخر في سداد الدين بالتعويض المالي، لأن فيه إزالة الضرر بضرر آخر، بل بأكثر منه، وإنما يكون بتسليم المدين للدائن قدر دينه، والزيادة ليست من دينه حتى يقال: إنها ضرر، فيعوص عنها.

الوجه الثالث: عدم التسليم بحصر إزالة الضرر بالتعويض المادي، بل له طرق أخرى مشروعة من الشكاية، والملازمة، والحبس، وغير ذلك.

2- عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (مطل الغني ظلم)⁽⁷⁶⁾.

3- عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ليّ الواحد يُحلّ عرضه وعقوبته)⁽⁷⁷⁾.

وجه الدلالة من الحديثين: أن الحديث الأول دل على أن مماثلة الغني القادر على الوفاء بما عليه من دين عن وقته ظلم، والحديث الثاني دل على أن هذا يحل عرضه وعقوبته، وهي عقوبة تعزيرية المقصود منها الردع والزجر، والحث على أداء الحق، وهذا كما يحصل بالحبس، فكذلك يحصل بالإلزام المماثل دفع زيادة على أصل الدين، لأن العقوبة إذ كانت تعزيرية، فهي تتغير من زمن إلى زمن

⁽⁷³⁾ ينظر: السمان في الفقه الإسلامي للشيخ علي الخفيف ص54-56، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في

الفقه الإسلامي (869/2-870)، المؤيدات الشرعية لحمل المدين المماثل على الوفاء ص110.

⁽⁷⁴⁾ الأشباه والنظائر لابن السبكي (41/1)، الأشباه والنظائر للسيوطي ص86، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص85، مجامع الحقائق والقواعد للخادمي ص322.

⁽⁷⁵⁾ شرح القواعد الفقهية للزرقا ص195، شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم (31/1)، قواعد الفقه للمجددي البركتي ص88.

⁽⁷⁶⁾ أخرجه البخاري في كتاب الحوالة، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة؟ (139/2) (2287)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني، وصحة الحوالة واستحباب قبولها إذا أحيل على مليء (1197/3) (1564).

⁽⁷⁷⁾ سبق تخريجه ص14.

حسب المصلحة، كما أن العقوبة الواردة في الحديث مطلقة، والمطلق يجري على إطلاقه ما لم يتم دليل على تقييده، وهي تشمل الحبس، والتعويض، وكل ما يؤدي إلى زجر المماطلين الأغنياء⁽⁷⁸⁾.

المناقشة: يناقش من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: (يُجْلُ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ) أن المدين الغني المماطل يجل القول في عرضه بالإغلاظ له من قبل الدائن، كأن يقول له: يا ظالم، ومطلني، ونحو ذلك، أما العقوبة فهي عقوبة بدنية تتمثل في حبسه، وما كان في معناه كالملازمة، قال الإمام أحمد: «قال وكيع: عرضه شكايته، وعقوبته حبسه»⁽⁷⁹⁾، وقال البخاري: «قال سفيان: عرضه: يقول: مطلتي، وعقوبته الحبس»⁽⁸⁰⁾، وهذا هو مذهب الأئمة الأربعة⁽⁸¹⁾، قال شيخ الإسلام: «والظالم يستحق العقوبة والتعزير، وهذا أصل متفق عليه أن كل من فعل محرماً، أو ترك واجباً، استحق العقوبة، فإن لم تكن مقدرة بالشرع كان يجتهد تعزيراً فيه ولي الأمر، فيعاقب الغني المماطل بالحبس، فإن أصر عوقب بالضرب، حتى يؤدي الواجب، وقد نص على ذلك الفقهاء من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم، ولا أعلم فيه خلافاً»⁽⁸²⁾.

ولم يفسرها أحد من الفقهاء بالتعويض المالي⁽⁸³⁾، وبهذا يكون الحديث خارجاً عن محل النزاع.

⁽⁷⁸⁾ ينظر: بحث في مطل الغني وأنه ظلم يجل عرضه وعقوبته ص398، 404، حول جواز المدين المماطل بتعويض للدائن ص15-16، بحث في فقه البنوك الإسلامية ص191، تعليق على مقال هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض عن الدائن ص217، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر (864/2-865).

⁽⁷⁹⁾ أخرجه أحمد (222/4) (17975)، وابن أبي شيبة (287/5).

⁽⁸⁰⁾ علقه البخاري في صحيحه في كتاب الاستقراض، باب لصاحب الحق مقال (175/2).

⁽⁸¹⁾ ينظر: المبسوط (76/20، 88)، بدائع الصنائع (173/7)، المقدمات الممهدة (308/2)، تبصرة الحكام (316/2)، الحاوي الكبير (333-334/6)، مغني المحتاج (156/2)، المبدع (307/4)، كشاف القناع (420-419/3).

⁽⁸²⁾ السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص51.

⁽⁸³⁾ ينظر: بحث في قضايا فقهية معاصرة ص42، توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال ص139، نظام الديون ص421، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (868/2).

الوجه الثاني: لو سلمنا بجواز العقوبة المالية، فلا تجوز في هذه المسألة، وهي التأخير في سداد الدين، لأنها ذريعة إلى الربا⁽⁸⁴⁾.

الوجه الثالث: أن الأصل في العقوبة بأخذ المال أنها من اختصاص الحاكم، كما أنها تصرف في بيت المال⁽⁸⁵⁾.

ثالثاً: دليلهم من العقول:

1- أن من مقاصد الشريعة عدم المساواة بين المطيع والعاصي، والأمين والخائن، والعاقل والظالم، ومن يؤدي الحقوق لأصحابها ومن يؤخرها، وإذا لم يلزم المماطل الغني بدفع تعويض لصاحب الحق أدى هذا إلى مساواته بالعدل الأمين الذي لا يؤخر حقاً لأحد، ولا يدخل عليه ضرر، وإذا تساوى معجل الحق ومؤخره كان ذلك دعياً لكل مدين أن يؤخر الحق، وبماطل في أدائه قدر ما يستطيع⁽⁸⁶⁾.

المناقشة: يناقش من وجهين:

الوجه الأول: عدم التسليم بأن عدم إلزام المدين المماطل الغني بالتعويض يلزم منه تسويته بالعدل الأمين، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصفه بالظلم، وهذا الوصف يستتبع عقوبات دنيوية من جواز ملازمته، وحبسه، والكلام في عرضه، بالإضافة إلى العقوبة الآخروية، وهاتان العقوبتان تنفيان التسوية بينه وبين العدل الأمين، وتجعله يشعر بعظيم الذنب، ويبادر إلى سداد الدين⁽⁸⁷⁾.

⁽⁸⁴⁾ ينظر: رأي آخر في مطل المدين هل يلزم بالتعويض ص167، توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال ص137.

⁽⁸⁵⁾ ينظر: توضيح أوجه اختلاف الأقوال ص136، بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص42.

⁽⁸⁶⁾ ينظر: حول جواز المدين المماطل بتعويض للدائن ص15-16، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (865/2-866)، البيع المؤجل ص93، استيفاء الديون في الفقه الإسلامي ص181-182.

⁽⁸⁷⁾ ينظر: صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (870/2-871)، الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة (1194/2-1195)، المؤيدات الشرعية لحمل المدين المماطل على الوفاء ص112-113، البيع المؤجل ص99-100، استيفاء الديون في الفقه الإسلامي ص182.

الوجه الثاني: أن من مقاصد الشريعة شد الذرائع الموصلة للمحرمات، والقول بجواز التعويض عن التأخير يفضي إلى الربا، وهذا يتعارض مع هذا المقصد، والواجب هو الجمع بين مقاصد الشريعة، بحيث يعاقب المدين المماطل عقوبة تقف المقصود، ولا تخدم مقصداً آخر.

2- أن الفقهاء قرروا أن منافع المغصوب مضمونة على الغاصب، كعين المال المغصوب، سواء استوفاه الغاصب أو لا، وإذا هلك المغصوب عند الغاصب فإنه يضمن لمالكه قيمته، وأجرة المثل المنفعة في مدة غصبه، وتأخير أداء الدين عن وقته من المماطل القادر على الوفاء يشبه الغصب، فيجب أن يأخذ حكمه، فتكون منافع الدين الذي أخره مضمونة، قياساً على ضمان الغاصب منافع العين المغصوبة⁽⁸⁸⁾.

المناقشة: يناقش من أربعة وجوه:

الوجه الأول: أن من شروط القياس أن يكون الأصل المقيس عليه متفق على حكمه، والأصل المقيس عليه، وهو ضمن منفع المغصوب لم يتحقق فيه هذا الشرط، إذ هو محل خلاف بين أهل العلم، حيث ذهب الحنفية إلى أن منافع المغصوب غير مضمونة على الغاصب، سواء استوفاه لنفسه أو عطّلها على المالك⁽⁸⁹⁾.

الوجه الثاني: لو سلمنا أن منافع المغصوب مضمونة على الغاصب، وهو مذهب الشافعية⁽⁹⁰⁾، والحنابلة⁽⁹¹⁾، فمحله ما له منافع تستباح بعقد الإجارة، كالعقار، والدواب، والثياب ونحوها؛ لأن المنفعة مال متقوم، فوجب ضمانها كالعين

⁽⁸⁸⁾ ينظر: حول جواز المدين المماطل بتعويض للدائن ص15، بحث في مطل الغني ص394، 408، الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة (2/ 1200)، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (2/ 865)، البيع المؤجل ص92-93، بيع التقسيط وأحكامه ص326-327.

⁽⁸⁹⁾ الهداية (348/9)، العناية (348/9)، تبين الحقائق (235/5)، تكملة البحر الرائق (37/8).

⁽⁹⁰⁾ المهذب للشيرازي (483/1)، فتح العزيز شرح الوجيز (262/11)، أسنى المطالب للأصاري (343/2)، مغني المحتاج (286/2).

المغصوبة⁽⁹²⁾، قال بن قدامة⁽⁹³⁾: «والخلاف في ما له منافع تستباح بعقد الإجارة، كالعقار، ولثياب، والدواب ونحوها، فأما الغنم، والشجر، والطير ونحوها، فلا شيء فيها؛ لأنه لا منافع لها يستحق بها عوض»⁽⁹⁴⁾.

وبهذا يتبين أن المغصوب الذي يضمن الغاصب منفعه هو ما له منافع مباحة يمكن الاستفادة منها، كالسكنى في العقارات، والركوب في الحيوانات، واللبس في الثياب، ولذا يجوز عقد الإجارة عليها، وهذا بخلاف النقود فليس لها منافع في ذاتها، ولذا لا يجوز أخذ شيء في بقائها عند من يأخذها، لأن هذا يؤدي إلى الربا، فمحل الخلاف بين أهل العلم في مغصوب له منافع يجوز أن تؤجر، أما النقود فليست قابلة للإجارة، ولم يقل أحد من أهل العلم أن الغاصب يغرم منافع النقود مدة غصبه، وإنما تضمن بمثلها، قال الموفق: «وما تتماثل أجزاءه، وتتقارب صفاته، كالدرهم، والدنانير، والحبوب، والأدهان، اضمن بمثله بغير خلاف»⁽⁹⁵⁾.

ومن ثم فإن قياس الانتفاع بالنقود المستحقة للدائن في حال مطل المدين على منفعة المغصوب قياس مع الفارق، إذ الأول مجرد حق انتفاع غير متقوم بمال بالإجماع، ولا يجوز أخذ العوض عنه، لأن النقود مال قابل للنماء بالتجار على وجه غير متحقق، فمنافعها مظنونة، فقد تخسر أو تريح عند استثمارها، ولذا لا يصح مبادلة منفعتها بمال في عقد إجارة باتفاق أهل العلم، أما منافع المغصوب المعدة للانتفاع التي يصح ورود عقد الإجارة عليها فهي منافع محققة، لها أجرة المثل، ويجوز

(91) الشرح الكبير (277/15)، الإنصاف للمرداوي (277/15-278)، تقرير القواعد وتحرير الفوائد (334/2)، (342)، كشف القناع (111/4).

(92) ينظر: فتح العزيز شرح الوجيز (262/11)، المغني (418/7)، الشرح الكبير (279/15).

(93) هو الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ولد سنة 541 هـ، كان إمام الحنابلة في عصره، بلغ مرتبة الاجتهاد، توفي سنة 620 هـ، وله تصانيف كثيرة منها: المغني، الكافي، المقنع، العمدة.

ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة (2/ 133)، المقصد الأرشد (15/2).

(94) المغني (418/7).

(95) المرجع السابق (362/7).

مبادلتها بمال، لأنها مال متقوم، ولذا وجب ضمانها على الغاصب مقابل ما فوت من منافعها على المغضوب منه، بناءً على قاعدة الجوابر التي تقضي بوجوب إحلال مال مماثل عوضاً عن مال محقق فائت (96).

الوجه الثالث: أن هذا قياس مع وجود النص فيكون باطلاً، فقد جاءت الأدلة عامة بتحريم الربا، وهذا يشمل أخذ زيادة على الدين إذ تأخر المدين عن السداد (97).

الوجه الرابع: الفرق بين الغاصب والمدين الغني المماطل من جهة أن الغاصب استولى على مال المغضوب منه قهراً بغير حق، فاستحق أن يضمن هذا المال المغضوب ومنافعه معاً، أما المماطل فلم يحصل منه اعتداء على مال الدائن، وإنما أخذه بوجه مشروع، ثم صار ديناً في ذمته ولكنه تأخر في رده لصاحبه، فوجب ردعه بالعقوبة الشرعية حملاً له على رد المال.

3- أن الزيادة على الدين للتأخير في سداده من باب المصالح المرسلة، فيكون جائزاً، لأن هذا يمنع المماطل من استغلال أموال غيره ظلماً، لا سيما أن هذا الظلم يقع على المصارف التي لا تتعامل بالربا دون المصارف الربوية التي تحسب الفائدة حسب زمن التأخير، فتضرر المصارف الإسلامية من جهتين:

الأولى: أنها تحرم من استثمار أموالها، والاستفادة منها.

الثانية: أنها تضعف في سوق المنافسة (98).

(96) ينظر: المؤيدات الشرعية لحمل المدين المماطل على الوفاء ص 109-110، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (870/2)، رأي آخر في مطل المدين هل يلزم بالتعويض ص 218، توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال ص 135، بيع التقسيط ص 149-150، بحوث في فقه البنوك الإسلامية ص 120-121، 143.

(97) ينظر: توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال ص 135-136، بيع التقسيط ص 137.

(98) ينظر: بحوث في فقه البنوك الإسلامية ص 121، توضيح أوجه اختلاف الأقوال ص 139.

المناقشة: أن هذه المصلحة شهد الشرع بطلانها، فتكون من أنواع المصلحة الملغاة، والمصلحة الملغاة أن يرد في المسألة نص يدل على حكمها يناقش الحكم الذي يؤخذ من المصلحة، وهي مردودة بالإجماع⁽⁹⁹⁾، قال الشاطبي⁽¹⁰⁰⁾: «المعنى

المناسب الذي يربط به الحكم لا يخلو من ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يشهد الشرع بقبوله، فلا إشكال في صحته، ولا خلاف في إعماله...،

والثاني: ما شهد الشرع برده، فلا سبيل إلى قبوله، إذ المناسبة لا تقتضي الحكم لنفسها، وإنما ذلك مذهب أهل التحسين العقلي، بل إذ ظهر المعنى، وفهمنا من الشرع اعتباره في اقتضاء الأحكام، فحيث نقبله،....، فإذا لم يشهد الشرع باعتبار ذلك المعنى، بل شهد برده، كان مردوداً باتفاق المسلمين»⁽¹⁰¹⁾.

وهذه المصلحة، وهي الزيادة في الدين لمنع مماثلة المدين الغني من هذا النوع، لورود النصوص بمنع ذلك.

4- أن الدائن لو حصل على دينه في وقته المحدد لحقق فيه الأرباح باستثماره، والمدين هو الذي فوت هذه الأرباح بتأخيره في السداد، وهذا يوجب فرض غرامة مالية عليه، لأنه هو الذي تسبب في هذا الضرر⁽¹⁰²⁾.

المناقشة: يناقش من وجهين:

⁽⁹⁹⁾ ينظر: المستصفي للغزالي (285/1)، الإحكام للآمدي (285/3)، روضة الناظر لابن قدامة ص 86، شرح الكوكب المنير لابن النجار (433/4)، تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزي ص 408، نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي د. حسين حامد ص 16.

⁽¹⁰⁰⁾ هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشهير بالشاطبي، من علماء المالكية الكبار، كان إماماً محققاً أصولياً فقيهاً لغوياً، توفي سنة 790 هـ، وله مؤلفات منها: الموافقات في أصول الشريعة، الاعتصام في الحوادث والبدع.

ينظر: نيل الابتهاج لبابا التنبكتي ص 46، شجرة النور الزكية لمخلوف ص 231.

⁽¹⁰¹⁾ الاعتصام (609/2-610).

⁽¹⁰²⁾ ينظر: تعليق على مقال هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض عن الدائن ص 218-219.

الوجه الأول: أن هذا مبني على أن الربح المتوقع من النقود ربحاً حقيقياً، وأن النقود تنشئ الربح، وهذا مخالف للشرع، ولو كان هذا معتبراً، لكان الغاصب والسارق أولى بتطبيقه عليه، ولم يقل أحد من أهل العلم بفرض عقوبة مالية على غاصب النقود أو سارقها لكونه فوت ربحها على مالكها، وإنما جاء الشرع بعقوبة قطع اليد في حق السارق، وإرجاع المال لصاحبه، ولم يوجب عليه أي عقوبة مالية، وكذلك أوجب على الغاصب إرجاع المغصوب إلى مالكه، ولا شك أن كلاً من السارق والغاصب قد أحدثا ضرر على المالك بحرمانه من ماله، وربه لمتوقع منه، والشارع إنما أوجب إزالة هذا الضرر برد المال إلى مالكه دون فرض عقوبة مالية على فوات ربحه (103).

الوجه الثاني: أن القاعدة في ضمان النقود أنها تضمن بما فات منها، بحيث تضمن بمثلها لا على ما يظن أنه سيفوت من ربحها، وهذا باتفاق أهل العلم، كما سبق بيانه.

الراجح: بعد عرض الأقوال، والأدلة، وما أورد عليها من مناقشات يتضح رجحان القول الأول، وهو حرمة أخذ زيادة من المدين عن تأخره في سداد الدين، وذلك لما يأتي:

أولاً: قوة أدلة هذا القول.

ثانياً: ما أورد على أدلة القول الثاني من مناقشات أضعفت دلالتها على ما استدل بها عليه وجعلها استدلالاً بعمومات لا دلالة فيها، أو بأنواع من القياس الفاسد، فكيف تترك المحكمات الدالة على تحريم الزيادة على الدين إلى عمومات لا دلالة فيها، أو إلى أقيسة باطلة.

ثالثاً: أن المطل كان موجوداً في عهد النبوة، وبين النبي صلى الله عليه وسلم عقوبته في قوله: (يُؤْخَذُ لَوْجِدٍ يُحْلُ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ) (104)، والمقتضي لزجر الغني المماطل كان موجوداً بفرض عقوبة مالية عليه، فلو كان هذا جائزاً لبينه النبي صلى

الله عليه وسلم، كما بين حل عرضه وعقوبته، فلما لم ينقل عن الشرع جواز ذلك، عُلِمَ أن هذا لا سبيل إليه.

(103) ينظر: أحكام البيع بالتقسيط ص 57-58، المؤيدات الشرعية لحمل المدين المماطل على الوفاء ص 111.

(104) سبق تخريجه ص 14.

رابعاً: أن القول بجواز أخذ زيادة على الدين إذ تأخر المدين في السداد يؤدي إلى الوقوع في ربا الجاهلية الذي تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على تحريمه، ومهما قيل عن وجود فروق بينها وبين ربا الجاهلية فهي فروق غير مؤثرة، لأن كل زيادة على الدين فهي ربا، فبأي طريق أرد الدائن أخذ زيادة على الدين فهو حرام، سواء بشرط ابتداء أو عند حلول الأجل، واختلاف الطريق لا يغير الحكم، كما أن تبديل الأسماء كأن تسمى شرطاً جزائياً، أو غرامة تأخير لا يوجب تبديل لأحكام، فإذا كان معنى ربا الجاهلية موجود في معاملة أحدثها الناس وجب أن تأخذ حكمه في التحريم، وإن سماها الناس بغير هذا الاسم، ولهذا قال شيخ الإسلام بن تيمية: «وإنما أتى هؤلاء حيث استحلوا المحرمات بما ظنوه من انتفاء الاسم، ولم يلتفتوا إلى وجود المعنى المحرم وثبوته، فأعرضوا عن مقصود الشارع وحكمته في تحريم هذه الأشياء،....، فتبديل الناس للأسماء لا يوجب تبديل الأحكام،....، فإذا كانت صفات الخمر، والربا، والسفاح، ونحو ذلك من المحرمات موجودة في شيء كان محرماً، وإن سماه الناس بغير ذلك الاسم لتغيير أتوا به في ظاهره، وإن أفرد باسم،....، ومن علم ربا الجاهلية الذي نزل فيه القرآن كيف كان، لم يشك في أن كثيراً من هذه المعاملات هي ربا الجاهلية، فإن الرجل كان يكون له على رجل دين من ثمن مبيع أو نحوه، فإذا حل عليه، قال له: إما أن توفي، وإما أن تري، فإن لم يوفه، وإلا زاده في المال، ويزيده الغريم في الأجل» (105).

ثم قال - مقررًا أن ما تحقق فيه هذا المعنى يجب القطع بتحريمه -: «ولهذا من علم حقيقة الدين من الأئمة قطع بالتحريم فيما كان مقصوده هذا» (106).

وما يقال من المصالح المترتبة على هذا الإجراء من منع المدين المماطل من استغلال أموال غيره بلا حق، ورفع الظلم الواقع على الدائن، فهي مصالح ملغاة، لأن في اعتبارها مخالفة لنصوص الشرع

(105) الفتاوى الكبرى (113/3، 116-117).

(106) المرجع السابق (117/3).

الكثيرة الدالة على حرمة الربا، وفتح هذا الباب يؤدي إلى تغيير حدود الشرع وأحكامه بسبب تغير أحوال الناس (107).

خامساً: أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل العلم في كل عصر ومصر لمدة أربعة عشر قرناً بينو عقوبة المدين المماطل، وهذه العقوبات على اختلافها وتنوعها تتعلق ببدنه وماله، وما يتعلق ببدنه هو ملازمته، ومنعه من السفر، وحبسه، وضربه، وما يتعلق بماله هو قضاء الحاكم دينه من ماله جبراً، وليس فيها زيادة على الدين، ولو كان ذلك جائزاً لذكروه كما ذكرو غيره من العقوبات مع حرصهم على ذكر أي طريق من شأنه استيفاء الحق، وإنصاف الغريم، ورفع الظلم، وإزالة الضرر، ولا يقال: إنهم اغفلوا عن هذا الطريق، لأن فيه نسبة الخطأ إلى جميع الأمة، وهي معصومة من ذلك، أو يقال: بعدم الحاجة إليه، لأن الماطل كان موجوداً في زمانهم، ويقل ويكثر في كل عصر بحسب وازع الإيمان في قلوب الناس، أو يقال: بأن أحداً منهم لم يمنع العقوبة المالية، لأنهم ذكرو جميع ما يعاقب به المدين المماطل، يظهر هذا من خلال استقراء ما أورده في مصنفاتهم في عقوبة المدين، ولكن الذي منعهم من إيراد هذه العقوبة هو الوقوع في الربا، إذ لا فرق بينها وبين ربا الجاهلية، فقد كان المدين إذ حل الدين، قال له الغريم: إما أن تقضي وإما أن تربى، فجاء الشرع بتحريم ذلك، والتغليظ فيه، سواء كان المدين موسراً أو معسراً.

سادساً: أن القول بجواز أخذ زيادة على أصل الدين فيه رفع الظلم عن الدائن بظلم آخر يلحق المدين، وهذا ينافي العدل الذي أمر به الشرع، وأكده، والعدل هو في وفاء المدين ما عليه من الدين دون زيادة.

(107) ينظر: المستصفى للغزالي (285/1).

المبحث الثاني: التعويض عن التأخير في سداد الدين لصرفه في وجوه الخير

اشتراط التعويض عن التأخير في سداد الدين قد يشترطه الدائن لنفسه، وقد يشترطه لغيره كأن يشترط عليه مبلغاً معيناً يدفع صدقة للفقراء، فهل يختلف الحكم فيما إذ اشتراطه لصرفه في وجوه الخير؟

تحرير محل النزاع:

اتفق أهل العلم على حرمة اشتراط الزيادة على الدين إذا تأخر المدين عن السداد لصرفها في وجوه الخير في حالة إعصاره، ومستند الاتفاق:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (108).

واختلفوا فيما إذ كان المدين غنياً ممطلاً على قولين:

القول الأول: لا يجوز للدائن أن يشترط على المدين زيادة على أصل الدين إذ تأخر عن الوفاء بدون عذر، لصرفها في وجوه الخير، وهذا قول جمع من الباحثين (109).

القول الثاني: يجوز للدائن أن يشترط على المدين هذا الشرط، وبه صدر القرار من بعض الجهات الفقهية، والهيئات الشرعية، وهي:

1- المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد جاء في معيار المدين الممطل: «يجوز أن ينص في عقود المدينة - مثل المراجعة - على التزام المدين عند المماطلة بالتصدق

(108) سورة البقرة، آية: 280.

(109) هم الدكتور أحمد فهمي أبو سنة، والدكتور علي القره داغي، والدكتور عياد العنزي، والدكتور سلمان الدخيل. ينظر: المدين المماطل يعاقب بالحبس لا بتغريم المال ص754، مقال في مجلة الأزهر، الجزء السابع، بحوث في فقه البنوك الإسلامية ص130، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (217/1)، المماطلة في الديون ص515.

بمبلغ، أو نسبة، بشرط أن يصرف ذلك في وجوه البر بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة»⁽¹¹⁰⁾.

2- مؤتمر المستجدات الفقهية الأول بشأن الشرط الجزائي الذي خلص إلى أنه: «يجوز أن يشترط على المدين دفع مبلغ من المال، ليصرف في وجوه البر إذا تأخر عن سداد الدين بدون عذر مقبول»⁽¹¹¹⁾.

3- فتوى الهيئة الشرعية للبركة التي نصت على أن: «التعويض عن طريق الحكم على المتخلف عن السداد لا يجوز شرعاً، إلا إذا كان هناك التزام مسبق من العميل بدفع زيادة تصرف في وجوه الخير، وفي حال المماطلة، وحينئذ تؤخذ هذه الزيادة، وتصرف في وجوه البر دون أن تدخل موارد البنك»⁽¹¹²⁾. وهذا قول جمع من الباحثين⁽¹¹³⁾.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل القائلون بعدم جواز اشتراط زيادة على أصل الدين إذا تأخر المدين عن الوفاء بدون عذر لصرفها في وجوه الخير بأدلة من الكتاب، والسنة، والمعقول. أولاً: دليلهم من الكتاب:

⁽¹¹⁰⁾ المعايير الشرعية ص35.

⁽¹¹¹⁾ عقد في عمان عام 1414هـ، ينظر: الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية ص382.

⁽¹¹²⁾ فتاوى الهيئة الشرعية للبركة ص304.

⁽¹¹³⁾ وهم الشيخ مصطفى الزرقا، والشيخ محمد تقي العثماني، والدكتور محمد عثمان شبير، والدكتور وهبة الزحيلي والدكتور علي السالوس، ومحمد علي القري، ومحمد نجاتي صديقي، ومحمد أنس الزرقا.

ينظر: حول جواز المدين المماطل بتعويض للدائن ص29، بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص44، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (879/2)، المعاملات المالية المعاصرة ص178، التعويض عن ضرر المماطلة في الدين بين الفقه والاقتصاد ص36، 42.

1- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (114).

وجه الدلالة: أن الربا الذي حرمه الله، وتوعد من عاد إليه بعد علمه بتحريمه بالنار هو الذي كانوا يفعلون في الجاهلية، وهو الزيادة في الدين على المدين إذ تأخر في سداد الدين، ولا فرق في ذلك بين أن تدفع هذه الزيادة للدائن، وبين أن تدفع لغيره، ولو كان جهة بر، فحقيقة الربا تشمل هذا كله (115).

2- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (279)﴾ (116).

وجه الدلالة: من أربعة وجوه:

الوجه الأول: أن الله حرم الربا، وأمر بتركه، وأذن فاعله بحرب من الله ورسوله، وحقيقته هو أخذ زيادة من المدين على دينه لتأخره في سدادده، ولا فرق بين أن يأخذها لدائن أو غيره، ولو كان جهة بر، لأن حقيقة الربا تشمل ذلك كله (117).

الوجه الثاني: أن الله أمر بترك ما بقي من الربا، وهي الزيادة مقابل تأخير الدين، أو الأصل في الأمر أنه للوجوب، فإذا أخذت وصرفت لغير الدائن، ولو لجهة بر، فقد تحققت معصية الله بمخالفة أمره، وعدم الانتهاء عما أمر بتركه (118).

(114) سورة البقرة، آية: 275.

(115) ينظر: الشروط التعويضية في المعاملات المالية (210/1).

(116) سورة البقرة، الآيتان: 278، 279.

(117) ينظر: المماثلة في الديون ص510، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (210/1).

(118) ينظر: المماثلة في الديون ص511، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (211/1).

الوجه الثالث: أن منطوق قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتِمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾، أن الدائن ليس له إلا رأس ماله، ومفهومه أن المدين لا يلزمه إلا أداء أصل دينه دون زيادة، فإلزامه بدفع زيادة على أصل الدين إذ تأخر في السداد لغير الدائن مخالف لهذا المفهوم⁽¹¹⁹⁾.

الوجه الرابع: أن قوله تعالى: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، فيه إشارة إلى الحكمة من تحريم الزيادة على المدين مقابل التأخير في سداد دينه، وهي كون ذلك ظلماً له، فكما لا يجوز أن يظلم الدائن بعدم رجوع رأس ماله إليه، فكذلك لا يجوز أن يظلم المدين بإلزامه بدفع زيادة على دينه، سواء أخذها الدائن أو غيره كجهة بر، لأن ذلك ظلم له في الحالين⁽¹²⁰⁾.
ثانياً: دليلهم من السنة:

1- عن جابر - رضي الله عنه - قال: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا، ومؤكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: هم سواء)⁽¹²¹⁾.

1- عن أبي سعيد الخدري⁽¹²²⁾ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء)⁽¹²³⁾.

وجه الدلالة من الحديثين: أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن أكل الربا وموكله، والآكل هو الآخذ للزيادة، والموكل هو المعطي لها، وسوى بينهما في الحكم بقوله: (فمن زد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء)، فإذا كان الدائن لا يجوز له أن يأخذ الربا، فكذلك لا يجوز للمدين أن

⁽¹¹⁹⁾ ينظر: الماطلة في الديون ص511، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (211/1).

⁽¹²⁰⁾ ينظر: الماطلة في الديون ص511، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (211/1).

⁽¹²¹⁾ سبق تخريجه ص12.

⁽¹²²⁾ هو سعد بن مالك بن سنان بن الخزرج، الصحابي الأنصاري، شهد الخندق، وبيعة الرضوان، وحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكثر، وعن أبي بكر، وعمر، وطائفة، وكان أحد الفقهاء المجتهدين، مات سنة 74 هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (3/ 168)، البداية والنهاية لابن كثير (9/ 4).

⁽¹²³⁾ أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً (3/ 1211) (1584).

يعطي الربا، وإعطاؤه الربا يشمل إعطاء الدائن أو غيره إذ كان مشروطاً عليه في العقد إذ تأخر في السداد⁽¹²⁴⁾.

3- عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لِيُالْوَاجِدُ يُحْلُ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ)⁽¹²⁵⁾.

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم يبين أن الغني المماطل تحل عقوبته وعرضه، وحل العرض هو وصفه بالمطل، والظلم، وحل العقوبة يشمل ما يزجره عن مطله كالحبس، والملازمة، وبيع ماله جبراً عليه، ولو كان يجوز أخذ زيادة منه على دينه لصرفها في وجوه الخير لذكرها النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹²⁶⁾.

ثالثاً: دليلهم من المعقول:

1- لم ينقل عن أحد من أهل العلم أنه قل بجواز اشتراط أخذ زيادة من المدين الغني المماطل إذ تأخر عن السداد لصرفها في وجوه الخير، مع عدم خلو زمانهم من مماطلة الأغنياء، وإنما يذكرون في عقوبة الغني المماطل الحبس، والصرب، وبيع مله جبراً عليه، ونحو ذلك، وهذا راجع إلى أن اشتراط هذا الشرط داخل في الربا المحرم، إذ هو زيادة في الدين مقابل الزيادة في الأجل⁽¹²⁷⁾.

2- أن اشتراط الزيادة على الدين إذا تأخر المدين عن السداد تصرف في وجوه البر فيه التراضي على التأخير مقابل تلك الزيادة، كتراضي الدائن والمدين على التأجيل بزيادة، ولا فرق في ذلك بين

⁽¹²⁴⁾ ينظر: المماطلة في الديون ص511، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (212/1).

⁽¹²⁵⁾ سبق تخريجه ص14.

⁽¹²⁶⁾ ينظر: المماطلة في الديون ص512، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (212/1).

⁽¹²⁷⁾ ينظر: الشروط التعويضية في المعاملات المالية (213/1)، المماطلة في الديون ص512.

أن تكون هذه الزيادة للدائن أو غيره، وهذا مثل أن يقرض المصرف الربوي قرضاً بزيادة تصرف الجهة بر، وهذا لم يقل أحد من أهل العلم بجوازه⁽¹²⁸⁾.

أدلة القول الثاني:

استدل القائلون بجواز اشتراط زيادة على أصل الدين إذا تأخر المدين عن الوفاء، بدون عذر مقبول، لصرفها في وجوه الخير بالأدلة الآتية:

1- أن هذا الشرط تضمن مقصوداً صحيح، وهو تحقيق النفع للفقراء، وحث المدين على سداد الدين في وقته المحدد، وإدخال الاطمئنان للدائن على ماله، ففيه سد لباب المماطلة، وحفظ الحقوق الدائنين، فيكون جائزاً⁽¹²⁹⁾.

المناقشة: أن هذا الشرط يؤدي إلى الوقوع في الرب، لأنه زيادة في مقبل التأخير في الوفاء، فيكون محرماً، كم لو اشترط الدائن أن تكون الزيادة له⁽¹³⁰⁾.

2- القياس على من اشترى مملوك، واشترط هو حر بعد موتي⁽¹³¹⁾.

المناقشة: لا يصح قياس اشتراط الصدقة على اشتراط العتق في البيع، لوجود فرق بينهما من وجهين:

الأول: أن اشتراط العتق هو اشتراط في البيع، ومبنى البيع على جواز الشروط، إلا ما قام الدليل على منعه، وهذا بخلاف اشتراط الزيادة على الدين، لأن مبنى الدين على المنع من مثل هذه الشروط حذراً من الوقوع في الرب.

⁽¹²⁸⁾ ينظر: بحث في مطل الغني ظلم للشيخ عبد الله المنيع ص244، ضمن أعمال الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (213/1).

⁽¹²⁹⁾ ينظر: صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (879/2)، بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص46، البيع المؤجل ص98.

⁽¹³⁰⁾ ينظر: الشروط التعويضية في المعاملات المالية (214/1)، المماطلة في الديون ص513.

⁽¹³¹⁾ ينظر: صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (878/2).

الثاني: أن العتق أفضل من الصدقة، والشارع يتشوف إليه كثيراً⁽¹³²⁾، ولذا يجوز فيه ما لا يجوز في الصدقة.

3- أن اشتراط هذا الشرط لا مفسدة فيه، لأنه لا توجد فيه أي شبهة ربا، لأن الدائن لن يأخذ زيادة على دينه، كما أن فيه مصلحة من جهة زجر المدين المماطل، وحمله على الوفاء⁽¹³³⁾.

المناقشة: عدم التسليم بعدم وجود مفسدة من اشتراط هذا الشرط، بل المفسدة موجودة فيه، وهو أنه يؤدي إلى الربا .

4- أن اشتراط زيادة على الدين إذا تأخر المدين عن الوفاء تصرف للفقراء يعد من باب الإلزام بالتبرع، والإلزام بالتبرع إذ لم يوفه حقه في وقته المحدد جائز عند بعض المالكية⁽¹³⁴⁾، قال الخطاب⁽¹³⁵⁾: «وأما إذا التزم أنه إن لم يوفه حقه في وقت كذا، فعليه كذا وكذا الفلان، أو صدقة للمساكين، فهذا هو محل الخلاف المعقود له هذا الباب، فالمشهور أنه لا يقضى به كما تقدم، وقال بن دينار: يقضى به»⁽¹³⁶⁾.

المناقشة: يناقش من وجهين:

الأول: أن المراد بالالتزام بالتبرع هو إلزام المرء نفسه شيئاً من المعروف مطلقاً، أو معلقاً على شيء، قال الخطاب: «وأما الالتزام في عرف الفقهاء فهو إلزام الشخص نفسه شيئاً من المعروف مطلقاً، أو

⁽¹³²⁾ ينظر: بحوث في فقه البنوك الإسلامية ص130، البيع المؤجل ص97.

⁽¹³³⁾ ينظر: حول جواز المدين المماطل بتعويض للدائن ص29، بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص45، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية ص391.

⁽¹³⁴⁾ ينظر: بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص45-46، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (877/2-878)، البيع المؤجل ص95-97.

⁽¹³⁵⁾ هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسن المكي المشهور بالخطاب، ولد سنة 902 هـ، أحد العلماء الكبار المحققين في مذهب الإمام مالك، توفي سنة 954 هـ، له مؤلفات، منها: شرح مختصر خليل المعروف بمواهب الجليل، شرح منسك خليل، تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة.

ينظر: نيل الابتهاج لبابا التنبكتي ص337، شجرة النور الزكية ص270.

⁽¹³⁶⁾ تحرير الكلام في مسائل الالتزام ص176.

معلقاً على شيء...، وقد يطلق في العرف على ما هو أخص من ذلك، وهو التزام المعروف بلفظ الالتزام، وهو الغالب في عرف الناس اليوم»⁽¹³⁷⁾، وهذا غير متحقق هنا، لأن الدائن هو الذي ألزم المدين زيادة على دينه، وليس تبرعاً من المدين نفسه دون اشتراط، وحينئذ لا يصح تخريج هذا الشرط على التزام التبرع⁽¹³⁸⁾.

الثاني: أن هذا يؤدي إلى الوقوع في الربا، وهذا بخلاف الإلزام بالتبرع. الراجح: يتضح رجحان القول الأول، وهو حرمة اشتراط زيادة على أصل الدين إذا تأخر المدين عن الوفاء، لصرفها في وجوه الخير، وذلك لما يأتي: أولاً: قوة أدلة هذا القول.

ثانياً: ما أورد على أدلة القول الثاني من مناقشات كافية. ثالثاً: أن النبي صلى الله عليه وسلم بين عقوبة الغني المماطل في قوله: (لِيُ لَوْجَد يُحْلُ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ)⁽¹³⁹⁾، ولو كان يجوز عقوبته بأخذ زيادة على دينه تصرف في جهات الخير لبينه النبي صلى الله عليه وسلم، لأن المقام مقام بيان لما يزر المماطل عن مطله، ولا يجوز تأخير لبيان عن وقت الحاجة.

رابعاً: أن الأصل هو أن الزيادة على الدين للتأخير في سداده ممنوعة مطلقاً، سواء أخذها الدائن أو غيره، فكل زيادة تعد حرماً، لأن النصوص المحرمة للربا جاءت عامة شاملة لأي زيادة مهما كان غرضها، وكونها تصرف للفقراء لا يؤثر في إخراجها عن كونها ربا، لأن حقيقة الربا هي الزيادة، فمتى وجدت وجد الربا بغض النظر عن المقصود منها.

⁽¹³⁷⁾ تحرير الكلام في مسائل الالتزام ص 68.

⁽¹³⁸⁾ ينظر: الشروط التعويضية في المعاملات المالية (217/1)، المماطلة في الديون ص 514.

⁽¹³⁹⁾ سبق تخريجه ص 14.

خامساً: أن الشارع حرم الربا، وسد ذرائعه، وضيق مسالكه، والنظر في مآلات الأفعال مقصود شرعاً، وذلك أن المجتهد لا يحكم على تصرف من التصرفات الصادرة عن المكلفين بالجواز أو المنع إلا بعد النظر إلى ما يؤول إليه ذلك التصرف من مصلحة تستجلب أو مفسدة تدرأ⁽¹⁴⁰⁾، والقول بجواز أخذ زيادة على الدين مقابل التأخير في السداد لصرفها في الخير يفضي إلى الربا، فلا يتمتع على من أراد الربا أن يتحقق له هذا المقصود بهذه الطريقة، والواقع أكبر شاهد على ذلك، جاء في بعض الدراسات: «وهذا الذي خيف منه قد تحقق فعلاً، فقد استطاع أحد البنوك تحصيل الموافقة من الهيئة البنوك على اشتراط التعويض عن التأخير، وعلى غرامة التأخير، فوفقت الهيئة على أن تصرف في وجوه الخير، ولكن الإدارة كانت ذكية، فأخذت موافقة أخرى من الهيئة على اقتطاع جزء من هذه الغرامة في مقابل الإجراءات الإدارية، وحينئذٍ كلفت الإدارة أحد موظفيها باحتساب مقدار التكلفة الإدارية، حيث بلغت قريباً من الغرامة المحصلة، وبالتالي دخلت في جيب البنك»⁽¹⁴¹⁾.

المبحث الثالث: التعويض عن الأضرار المترتبة

على التأخير في سداد الدين

(نفقات القضية)

المدين بمماطلته في سداد الدين قد يحوج الدائن إلى رفع دعوى عليه للحصول على حقه، وهذه الدعوى قد تترتب عليها مصاريف مالية من توكيل محامٍ، وأجرة تنقل، وغير ذلك، فم حكم اشتراط الدائن على المدين أن تكون نفقات القضية المرفوعة ضده عليه؟ لا يخلو المدين من حالتين:

⁽¹⁴⁰⁾ ينظر: الموافقات للشاطبي (4/140-141).

⁽¹⁴¹⁾ بحوث في فقه البنوك الإسلامية ص147.

الأولى: أن يكون معسراً: فالواجب على الدائن إنظاره إلى ميسرة، ويحرم مطالبته، لأن الله أوجب إنظاره إلى وقت الميسرة، فقال: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (142).

قال بن العربي (143): «إذا لم يكن المدين غنياً، فمطله عدل، وينقلب الحال على الغريم فتكون مطالبته ظلماً» (144).

وفي هذه الحالة لو طالبه، وترتب على ذلك مصاريف مالية، فلا يتحمل المدين شيء منه مطلقاً، سواء أكان ذلك بشرط أم بغير شرط، لأنه معذور، والدائن ظلم في مطالبته، واشتراط أن تكون نفقات المطالبة عليه محرم، لأنه شرط مخالف لم أمر الله به من إنظاره إلى وقت الميسرة (145)، والشرط المخالف لكتاب الله باطل، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل، وإن كان مائة شرط، كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق) (146).

الثانية: أن يكون موسراً: ومعرفة حكم اشتراط المطالبة مبني على مسألة تغريم المدين ما تحمله الدائن من نفقات في شكائته.

(142) سورة البقرة، آية: 280.

(143) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي، الأندلسي، أبو بكر الأشبيلي، ولد سنة 468 هـ، برع في فنون العلم، وكان من كبار علماء المالكية، توفي سنة 543 هـ، له مصنفات منها: أحكام القرآن، عارضة الأحوزي في شرح جامع أبي عيسى الترمذي، العواصم من القواسم.

ينظر: سير أعلام النبلاء (197/20)، الديباج المذهب ص 281.

(144) عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي (46/6).

(145) ينظر: الشروط التعويضية في المعاملات المالية (200/1).

(146) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد (163/1-164) (456)، ومسلم في كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق (1142/2-1143) (1504) عن عائشة.

ذهب المالكية⁽¹⁴⁷⁾، والحنابلة⁽¹⁴⁸⁾ إلى أن المدين المماطل القادر على الوفاء إذا أحوج صاحب الحق إلى شكايته، فما غرمه بسبب ذلك فهو عليه.

قال في معين الحكام - في أجرة أعون القاضي -: «أن يتبين أن المطلوب ألد بالطالب ودعاه إلى الارتفاع إلى القاضي فأبى، فيكون على المطلوب أجرة شخوص العوين إليه، ولا يكون على الطالب في ذلك شيء»⁽¹⁴⁹⁾.

وقال شيخ الإسلام: «وإذ كان الذي عليه الحق قادراً على الوفاء، ومطل صاحب الحق حتى أحوجه إلى الشكاية، فما غرمه بسبب ذلك، فهو على الظالم المماطل، إذ كان غرمه على الوجه المعتاد»⁽¹⁵⁰⁾.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم⁽¹⁵¹⁾: - بعد أن حكى قول شيخ الإسلام السابق -: «وحيث كان الأمر ما ذكر، فإن نفقات المنتدين على من تبين أنه الظالم، وهو العالم أن الحق في جانب خصمه، ولكن أقام الخصومة عليه مضارة لأخيه المسلم أو طمعاً في حقه»⁽¹⁵²⁾.

وهذا الحكم ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بقيود:

الأول: أن يكون المدين قادراً على الوفاء.

الثاني: أن يكون المدين ممطلاً حتى أحوج الدائن إلى شكايته.

⁽¹⁴⁷⁾ شرح الزرقاني على مختصر خليل (278/5)، حاشية الدسوقي (278/3)، مواهب الجليل (113/6) حاشية العدوي على الخرشي (277/5)، تبصرة الحكام (33/1، 49).

⁽¹⁴⁸⁾ الفروع لابن مفلح (292/4)، المبدع لبرهان الدين ابن مفلح (308/4)، كشاف القناع (419/3)، معونة أولي النهى للرحبياني (492/4)، شرح منتهى الإرادات (275/2).

⁽¹⁴⁹⁾ (614/2)

⁽¹⁵⁰⁾ مجموع الفتاوى (24-25).

⁽¹⁵¹⁾ هو الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن التميمي الحنبلي، مفتي الديار السعودية، ورئيس قضااتها، ومرجع أمورها الدينية، ولد في الرياض سنة 1311هـ، وتوفي سنة 1389هـ.

ينظر: أعلام نجد خلال ثمانية قرون لابن بسام (242/1)، تراجم لتسعة من الأعلام للحمد ص 371.

⁽¹⁵²⁾ فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (55/13).

الثاني: أن يكون ما غرم الدائن بسبب المماطلة من النفقات على الشكاية على الوجه المعتاد.

وعملوا لذلك:

1- لأن المدين بمطله هو الذي تسبب في شكاية صاحب الحق له، وأدخله في غرامة شكايته بغير حق، فكانت نفقات ذلك عليه (153).

2- قياساً على ما لو تعدى على مال لحمله أجرة، وحمله لبلد أخرى، ثم غرم مالكه أجرة حمله لعوده إلى محله الأول، فإنه يرجع به على من تعدى بنقله (154).

3- معاملة للمدين المماطل بنقيض قصده، وردعاً له عن ظلمه، وذلك أن قصده من المماطلة تئيس صاحب الحق من حقه، وإدخال الضرر عليه، لما يترتب على رفع دعوى عليه من بذل أموال، وصرف أوقات، فيحجم عن المطالبة، ويدع الحق بيد المماطل، فكان الواجب إلزامه بإيفاء الحق، وما أنفق صاحب الحق من أجل الوصول إلى حقه، وفي هذا من المصلحة ما لا يخفى، حيث يرتدع المخاصمون بالباطل عن خصوماتهم، ويأمن أرباب الحقوق على حقوقهم، ويستريح القضاة من كثير من الخصومات (155).

وبهذا يتبين أن المدين المماطل يتحمل مصروفات الدعوى التي غرمها الدائن من أجل تحصيل دينه منه، وإليه ذهب جمع من أهل العلم المعاصرين (156).

(153) ينظر: معين الحكام لابن عبد الرفيع (615/2)، كشاف القناع (419/3).

(154) ينظر: معونة أولي النهى (492/4)، شرح منتهى الإرادات (275/2).

(155) ينظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (55/13)، التعويض عن أضرار التقاضي د. عبد الكريم الاحم ص34، المماطلة في الديون د. سلمان الدخيل ص158.

(156) ينظر: المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ص34، بحث في مطل الغني وأنه ظلم يحل عرضه وعقوبته ص405، المعاملات المالية المعاصرة ص180، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (892/2)، بحث في فقه البنوك الإسلامية ص136، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (204/1)، المماطلة في الديون ص160.

وإذ تقرر أن المدين المماطل يغرم ما دفعه الدائن من نفقات في الدعوى التي رفعه ضده لتحصيل دينه، فإنه يجوز أن يشترط ذلك عليه، لم يأتي:

أولاً: عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم: (المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرّهم حلالاً أو أ حلّ حراماً) (157).

ويدخل فيه كل شرط لا محذور فيه، ولا يترتب عليه محرم.

ثانياً: أن الأصل في الشروط الصحة والجواز، إلا ما دل الدليل على منعه، ولم يرد دليل بالمنع من هذا الشرط، فيبقى على الأصل المقتضي للجواز (158).

(157) الحديث روي عن جماعة من الصحابة، منهم:

أ- عمرو بن عوف: رواه الترمذي في الأحكام باب 17، (634/3-635) (1352)، والبخاري (320/8) (3393)، والطبراني في الكبير (22/17)، والدارقطني (27/3)، والحاكم (101/4)، والبيهقي (79/6).

ورواه من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال ابن حزم: «أما الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم فساقطة؛ لأنه انفرد بها كثير بن عبد الله بن زيد بن عمر، وهو ساقط، متفق على اطراحه، وأن الرواية عنه لا تحل». وقال الذهبي في تلخيص المستدرک: «واه».

وتعقب النووي تحسين الترمذي لأحاديث كثير بن عبد الله، فقال: «وليس كما قال، فإن مداره على كثير بن عبد الله وقد اتفقوا على ضعفه، وترك الاحتجاج به، قال الشافعي: هو كذاب، وفي رواية عنه: هو أحد أركان الكذب، وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث ليس بشيء». المجموع (550/4).

وضعفه عبد الحق الأشبيلي في الأحكام الوسطى (276/3)، وابن القطان في بيان الوهم والإيهام (527/3)، وابن الملقن في خلاصة البدر المنير (87/2)، وابن حجر في التلخيص الحبير (27/3).

ولعل الترمذي صحح حديثه، لأن هذا الحديث روي عن جمع من الصحابة، فقوى حديثه لشواهده، قال شيخ الإسلام: «لكن كثير بن عمرو ضعفه الجماعة، وضرب أحمد على حديثه في المسند، فلم يحدث به، فلعل تصحيح الترمذي له لروايته من وجوه...، وهذه الأسانيد وإن كان الواحد منها ضعيفاً، فاجتماعها من طرق يشد بعضها بعضاً». مجموع الفتاوى (147/29). وقال الحافظ في بلوغ المرام ص 179: «وكأنه اعتبره بكثرة طرقه».

ب- أبو هريرة: رواه أبو داود في الأقضية، باب 12، (3594)، وابن الجارود (205/2) (673)، والدارقطني (27/3)، والحاكم (49/2)، والبيهقي (79/6). ورواه من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة.

وضعفه ابن حزم في المحلى (370/7)، وعبد الحق الأشبيلي في الأحكام الوسطى (276/3).

ثالثاً: لأن هذا الشرط يحقق مصلحة لا مفسدة فيه من جهة توصل صاحب الحق إلى حقه، وردع المدين المماطل عن ظلمه، وزجره عن الدخول في الخصومة إذ علم أن ما يترتب عليها من نفقات سيتحملها، وتقليل القضايا المرفوعة في المحاكم.

الفصل الثاني: التعويض بغير زيادة على الدين إذا تأخر في سداده

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اشتراط حلول الأقساط عند التأخير في سداد قسط منها

الدين قد يكون مؤجلاً على أقساط في أوقات محددة، ويشترط الدائن على المدين أنه إن تأخر في سداد قسط منه، فإنه تحل عليه جميع الأقساط، ويلزمه سداد الدين كله في الحال، وهذا الشرط لحمل المدين على الوفاء بكل قسط في وقته المحدد، لئلا تحل عليه جميع الأقساط، فما حكم هذا الشرط؟

لا يخلو حال المدين المتأخر في سداد قسط من أن يكون عاجزاً عن الوفاء، أو قادراً عليه، ولكل حالة حكمها.

(158) قال الحافظ في تعليق التعليق (281/3): «وكثير بن زيد لينة ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وقال أحمد: وما أرى به بأساً، فحديثه حسن في الجملة، وقد اعتضد بمحيته من طريق أخرى».

وحسنه ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (69/2).

والحديث علقه البخاري بصيغة الجزم في كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة (135/2).

والحديث صححه جمع من أهل العلم بناءً على كثرة مروياته، وتعدد طرقها، قال الحافظ: «وأما حديث (المسلمون على شروطهم)، فروي من حديث أبي هريرة، وعمر بن عوف، وأنس بن مالك، ورافع بن خديج وعبد الله بن عمر، وغيرهم، وكلها فيها مقال، لكن حديث أبي هريرة أمثلها». تعليق التعليق (282/3).

وقال الشوكاني: «ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة، والطرق يشهد بعضها لبعض، فأقل أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسناً» نيل الأوطار (255/5).

وقال الألباني: «وجملة القول أن الحديث بمجموع هذه الطرق يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره، وهي وإن كان في بعضها ضعف شديد، فسائرهما مما يصلح الاستشهاد به، لا سيما وله شاهد مرسل جيد».

إرواء الغليل (145/5-146). ينظر: الشروط التعويضية في المعاملات المالية (206/1).

الحالة الأولى: أن يكون المدين معسراً عاجزاً عن الوفاء بالقسط وقت حلوله، فهذا لا يجوز إلزامه بحلول باقي الأقساط المؤجلة بهذا الشرط، لأن الواجب هو إنظاره إلى حال اليسار، ولتتمكن من الأداء، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁵⁹⁾، فإذا وجب إنظاره فيما حل من الدين، فمن باب أولى أن يجب إنظاره فيما لم يحل⁽¹⁶⁰⁾، واشتراط حلول الدين في هذه الحال باطل لمخالفته لكتاب الله، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ما كان من شرطٍ ليس في كتب الله عزّ وجلّ فهو بطلٌ، وإن كان مائة شرطٍ، كتب الله أحقُّ، وشرطُ الله أوثقُ)⁽¹⁶¹⁾.

الحالة الثانية: أن يكون المدين قادراً على الوفاء:

إذا كان المدين غنياً قادراً على الوفاء، ولكنه ماطل في السداد، فهل يجوز اشتراط حلول باقي الأقساط إذا ماطل في سداد قسط منه؟

اختلف أهل العلم في ذلك على قولين:

القول الأول: يجوز اشتراط حلول الأقساط إذا تأخر في أداء بعضه، وهذا هو مذهب الحنفية، واختاره بن القيم، وهو قول أكثر أهل العلم المعاصرين.

فقد جاء في المبسوط: «ولو كان الرجل على رجل دين حل، من ثمن بيع، أو قرض، أو غصب، فسأله أن يؤخره عنه نجوماً،....، وإن اشترط في التأخير أنه إن أخره عن محله، فالمال كله حال أو إن أخر نجماً عن محله عشرة أيام؛ فالمال كله حال، فهو جائز على ما اشترط»⁽¹⁶²⁾.

وقل في بدائع الصنائع: «لو جعل المال نجوماً بكفيل، أو بغير كفيل، وشرط أنه إن لم يوفه كل نجم عند محله، فللمال حالٌ عليه فهو جائز على ما شرط»⁽¹⁶³⁾.

⁽¹⁵⁹⁾ سورة البقرة، آية: 280.

⁽¹⁶⁰⁾ ينظر: بيع التقييط وأحكامه ص 314، 342، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (1/193).

⁽¹⁶¹⁾ سبق تخريجه ص 32.

⁽¹⁶²⁾ (127-126/20)

وجاء في درر الحكم: «إذا اشترط الدائن في الدين المقسط بأنه إذا لم يدفع المدين الأقساط في أوقته المضروبة، يصبح الدين معجلاً، فيجب مراعاة الشرط، فإذا لم يوف المدين بالشرط ولم يدفع القسط الأول مثلاً عند حلول أجله يصبح الدين جميعه معجلاً»⁽¹⁶⁴⁾.

وقال بن القيم: «إذا كان له عليه دين حال، فاتفقا على تأجيله،....، فإن خاف صاحب الحق أن لا يفي له من عليه بأدائه عند كل نجم كما أجله، فالخيلة أن يشترط عليه أنه إن حل نجم، ولم يؤده قسطه، فجميع المال عليه حال، فإذا نجمه على هذا الشرط جاز، وتمكن من مطالبته به حالاً ومنجماً عند من يرى الزوم تأجيل الحل ومن لا يراه، أم من لا يراه فظهر، وأم من يراه فإنه يجوز تأجيله لهذا الشرط، كم شرح به أصحاب أبي حنيفة»⁽¹⁶⁵⁾.

وهذا القول صدر به عدد من القرارات من المجامع الفقهية، والمؤتمرات العلمية. منها:

1- مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فقد جاء في قراره الصادر بشأن البيع بالتقسيط في دورته السادسة: «يجوز شرعاً أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل مواعيده عند تأخر المدين عن أداء بعضه، مدام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد»⁽¹⁶⁶⁾.
وجاء أيضاً في قراره الصادر بشأن البيع بالتقسيط في دورته السابعة: «يجوز اتفاق المتدائنين على حلول سائر الأقساط عند امتناع المدين عن وفاء أي قسط من الأقساط المستحقة عليه، ما لم يكن معسراً»⁽¹⁶⁷⁾.

2- مؤتمر المستجدات الفقهية الأول بشأن الشرط الجزائي الذي خلص إلى أنه: «يجوز أن يشترط على المدين حلول باقي الأقساط إذا تأخر عن سداد قسط منه»⁽¹⁶⁸⁾.

⁽¹⁶³⁾ (45/6).

⁽¹⁶⁴⁾ (75/1).

⁽¹⁶⁵⁾ إعلام الموقعين (39/4).

⁽¹⁶⁶⁾ مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الأول، ص448.

⁽¹⁶⁷⁾ المرجع السابق، العدد السابع، الجزء الثاني، ص218.

⁽¹⁶⁸⁾ الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية ص382.

3- المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد جاء في معيار المدين المماطل: «يجوز اشتراط حلول الأقساط جميعه إذا تأخر المدين المماطل عن سداد قسط منه، والأولى أن لا يطبق هذا الشرط إلا بعد إشعار المدين، ومضي مدة مناسبة لا تقل عن أسبوعين»⁽¹⁶⁹⁾. وهذا هو رأي كثير من الباحثين⁽¹⁷⁰⁾.

القول الثاني: لا يجوز اشتراط حلول الأقساط إذا تأخر المدين في أداء بعضها، وهذا هو فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية⁽¹⁷¹⁾، وإليه ذهب بعض أهل العلم⁽¹⁷²⁾.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل القائلون بجواز هذا الشرط بالأدلة الآتية:

⁽¹⁶⁹⁾ المعايير الشرعية ص34.

⁽¹⁷⁰⁾ وهم الدكتور علي السالوس، والدكتور وهبة الزحيلي، والشيخ محمد تقي العثماني، والدكتور محمد عثمان شبير والدكتور عبد الستار أبو غدة، والدكتور سليمان التركي، والدكتور رفيق المصري، والدكتور محمد اليمني، والدكتور عياد العنزي، والدكتور علي القره داغي، والدكتور سليمان الدخيل.

ينظر: الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ص568، المعاملات المالية المعاصرة ص176، بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص36، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (876/2)، البيع المؤجل ص82، بيع التقسيط وأحكامه ص342، بيع التقسيط ص106، الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة ص317 الشروط التعويضية في المعاملات المالية (199/1)، بحوث في فقه البنوك الإسلامية ص153، 156، المماطلة في الديون ص305.

⁽¹⁷¹⁾ رقم الفتوى (18796)، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (182/13).

⁽¹⁷²⁾ ينظر: حول جواز إلزام المدين المماطل بتعويض للدائن ص32، شرح عمدة الفقه د. عبد الله بن عبد العزيز الجبرين (885/2).

1- أن الأصل في العقود والشروط الصحة والجواز، إلا ما دل الدليل على منعه، كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾⁽¹⁷³⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم: (المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرّمهم حلالاً أو أحلّ حراماً)⁽¹⁷⁴⁾.

ولم يرد دليل بالمنع من هذا الشرط، فيبقى على الأصل المقتضي للجواز⁽¹⁷⁵⁾.

المناقشة: ورد م يدل على المنع من هذا الشرط، كم سيأتي في أدلة القول الثاني.

2- لأن هذا الشرط يحقق مصلحة لكل من الدائن والمدين، فالدائن يحصل على حقه في وقته، والمدين يلتزم بالوفاء حتى لا تحل عليه بقية الأقساط⁽¹⁷⁶⁾.

المناقشة: عدم التسليم بأن هذا الشرط يحقق مصلحة للمدين، بل هو محض ضرر عليه في حلول بقي الأقساط، مع دفعه زيادة على ثمن المبيع في مقبل الأجل.

3- أن اشتراط هذا الشرط لا يؤدي إلى الوقوع في الربا، ولا شبهته، فلا مانع منه، فيصح اشتراطه، ويلزم الوفاء به⁽¹⁷⁷⁾.

المناقشة: أن هذا الشرط وإن لم يؤدي إلى الوقوع في الربا، إلا أنه يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، وهو أخذ الزيادة دون الوفاء بما يقابله من الأجل، وهذا كافٍ في التحريم.

⁽¹⁷³⁾ سورة المائدة، آية: 1.

⁽¹⁷⁴⁾ سبق تخريجه ص34.

⁽¹⁷⁵⁾ ينظر: بيع التقسيط وأحكامه ص342 - 343، الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة ص318، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (196/1)، صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (876/2).

⁽¹⁷⁶⁾ ينظر: صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (876/2)، البيع المؤجل ص82، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (196/1).

⁽¹⁷⁷⁾ ينظر: الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة ص318، بحوث في فقه البنوك الإسلامية ص154، بيع التقسيط وأحكامه ص343.

4- أن التأجيل حق للمدين، فيملك إسقاطه، وتعجيله متى شاء، لأنه مضروب لمصلحته، وإذا جاز له إبطال التأجيل مطلقاً، فكذلك يجوز له إبطاله معلقاً على تأخره في سداد قسط من الأقساط (178).

5- أن موجب هذا الشرط حلول الدين المؤجل عند التأخر في سداد قسط، فيصح قياساً على فرعين فقهيين، وهما:

أ- حلول الدين المؤجل بالإفلاس، وهو مذهب المالكية (179)، وقول الشافعية (180)، ورواية عن الإمام أحمد (181).

ب- حلول الدين المؤجل بالموت، وهو مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (182)، والمالكية (183)، والشافعية (184)، ورواية عن الإمام أحمد (185).
ووجه القياس هو مظنة ضياع الحق في الكل (186).

(178) ينظر: صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي (875/2-876).
(179) المقدمات والممهّدات (326/2)، حاشية الدسوقي (266/3)، الفواكه الدواني للنفراوي (324/2)، أسهل المدارك (11/3).

(180) الأم (212/3)، روضة الطالبين (128/4)، مغني المحتاج (147/2)، نهایة المحتاج (312/4).
(181) المغني (566/6)، الشرح الكبير (324/13-425)، الفروع (317/4)، شرح الزركشي (76/4).
(182) المبسوط (187/18)، بدائع الصنائع (213/5)، حاشية ابن عابدين (167/5).
(183) المقدمات والممهّدات (326/2)، حاشية الدسوقي (266/3)، شرح الزرقاني على مختصر خليل (267/5)، الفواكه الدواني (324/2).

(184) الأم (212/3)، مغني المحتاج (144/2)، حاشية ابن قاسم العبادي (121/5).
(185) الفروع (307/4)، الإنصاف (307/5)، شرح الزركشي على مختصر الخرقني (77/4)، شرح منتهى الإرادات (286/2).

(186) ينظر: الشروط التعويضية في المعاملات المالية (197/1)، بحوث في فقه البنوك الإسلامية ص154.

المناقشة: لو سلمنا أن الدين المؤجل يحل بالإفلاس، وبالموت، فهو يحل دون زيادة على أصله، وهذا بخلاف ما إذا كان الدين ثمن مبيع، وروعي الأجل فيه، فهو يحل مع الزيادة التي جعلت في مقابل الأجل.

أدلة القول الثاني: استدل القائلون بمنع هذا الشرط بالأدلة الآتية:

1- أن اشتراط حلول بقي الأقساط عند تأخر المدين في سداد قسط شرط ينفي مقتضى العقد، وهو التأجيل الذي استحققت به الزيادة، فيكون باطلاً⁽¹⁸⁷⁾.

المناقشة: إن كان المراد بمنافاة الشرط المقتضى العقد أنه ينفي مقتضى العقد المطلق، فهذا مسلم، وكل الشروط في العقد كذلك، إلا أن هذا الشرط لا يبطل العقد به، وإلا لزم إبطال الشروط جملة، كاشتراط تأجيل الثمن، والرهن، والكفيل، وهو خلاف الإجماع، وإن كان المراد بمنافاة الشرط المقتضى العقد أنه ينفي مقتضى العقد المقيد، فغير مسلم، لأن مقتضاه ما قيد به، وهو قيد بهذا الشرط، والمنوع هو منافاة الشرط المقصود العقد، وهو أن يكون للعقد مقصود، وشرط ما ينفي هذا المقصود، فلا يصح، لأنه جمع بين متناقضين، وهو إثبات المقصود ونفيه، وهذا مثل أن يشترط الطلاق في النكاح، أو الفسخ في العقد⁽¹⁸⁸⁾.

2- أن المتعاقدين قد دخلا في العقد على التأجيل، وأن زيادة الثمن في مقابل الأجل، واشتراط حلول الأقساط عند التأخر في أداء بعضه، من غير مراعاة إسقاط ما يقابل الأجل من الزيادة في الثمن، يعد من أكل المال بالباطل، لأنه أخذ هذه الزيادة دون الوفاء بم يقابلها من الأجل بهذا الشرط، فيكون باطلاً⁽¹⁸⁹⁾.

المناقشة: يناقش من وجوه:

⁽¹⁸⁷⁾ ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (182/13)، شرح عمدة الفقه (885/2).

⁽¹⁸⁸⁾ ينظر: الشروط التعويضية في المعاملات المالية (197/1 - 198).

⁽¹⁸⁹⁾ ينظر: شرح عمدة الفقه (885/2)، الشروط التعويضية في المعاملات المالية (198/1).

الوجه الأول: عدم التسليم بأن هذا من أكل المال بالباطل، لأن الزيادة تابعة للثمن، وذلك أن لثمن إنما هو في مقابلة العين، ودخول الزيادة فيه مقابل الأجل تابع لها⁽¹⁹⁰⁾، والقاعدة أن: «التابع تابع»⁽¹⁹¹⁾.

الجواب: عدم التسليم أن الزيادة تابعة للثمن، بل هي في مقابلة الأجل، ولولا الأجل لما حصلت الزيادة، وهذا يقتضي أن الأجل إذ سقط وجب أن يسقط ما يقابله من الزيادة على الثمن. الوجه الثاني: أن المشتري قد رضي بهذا الشرط فلزمه، قيساً على العربون، لا سيم وأن المماثلة تلحق الضرر بالبائع، والمماثلة في بعض الأقساط دليل على المماثلة في الباقي إذ المماثلة طبع وعادة، فلا يترتب على ذلك ظلم، ولا أكل للمال بالباطل⁽¹⁹²⁾.

الجواب: أن يبيع العربون محل خلاف بين أهل العلم في جوازه، حيث ذهب جمهور أهل العلم إلى منعه⁽¹⁹³⁾، وعللوا ذلك أنه من باب الغرر، ولاشتماله على شرطين فاسدين، وأكل المال بغير عوض⁽¹⁹⁴⁾، ومن شرط صحة القياس أن يكون الأصل المقيس عليه متفقاً على حكمه، وعلى التسليم بجوازه، فهناك فرق بينه وبين اشتراط حلول الأقساط من جهة أن المشتري في بيع العربون له الخيار في إمضاء العقد، ويكون العربون جزءاً من ثمن المبيع، وله الخيار في العدول عنه، ويكون العربون جزءاً نكوله، أم الشرط الجزائي فالعقد بت، كم أن العربون هو تعويض للبائع في حالة عدول

⁽¹⁹⁰⁾ ينظر: الشروط التعويضية في المعاملات المالية (198/1).

⁽¹⁹¹⁾ الأشباه والنظائر لابن نجيم ص120، الأشباه والنظائر للسيوطي ص117، شرح القواعد الفقهية ص253.

⁽¹⁹²⁾ ينظر: الشروط التعويضية في المعاملات المالية (199/1).

⁽¹⁹³⁾ ينظر: المعونة (1037/2)، مواهب الجليل (369/4)، شرح الخرشي (78/5)، المجموع (335/9) مغني المحتاج (39/2)، نيل الأوطار (153/5)، سبل السلام (41/5).

⁽¹⁹⁴⁾ ينظر: بداية المجتهد (163/2)، التاج والإكليل للمواق (369/4)، المعونة (1037/2)، المجموع (335/9)، نيل الأوطار (153/5).

المشتري عن الضرر للاحق له من تفويت فرصة بيع المبيع الآخر، وقد لا يجد بعد ذلك من يشتريها (195).

الوجه الثالث: أن المماطل بتأخير سداد ما حل عليه من أقساط، مع قدرته على الوفاء، قد أضر بالدائن، فكان التعجيل دفعاً للضرر الذي تعمدته، ولأنه قد رضي بهذا الشرط، وألزم نفسه بموجبه باختياره (196).

الجواب: أن الضرر لا يجوز رفعه بضرر آخر، وهنا يرفع الضرر عن الدائن بضرر يلحق المدين، والواجب هو رفعه بدون ضرر، وهو إلزام المدين بالسداد بالطرق المشروعة.

الوجه الرابع: أن المدين لو وضع عنه من الثمن ما يقابله من الأجل لكان ذلك سبباً للمماطلة كثير من القادرين طمعاً في الوضع عنهم، فيفقد العقد بعض مقصوده، ولا تحصل الفائدة من الشرط (197).

الجواب: أننا لا نسلم أن عدم الوضع سيكون سبباً لمماطلة كثير من المدينين القادرين طمعاً في حط شيء من الثمن، لأن المدين يستطيع الوصول إلى ذلك بسداد ثمن المبيع في الحال، وإنما رضي بالزيادة في الثمن مقابل التأجيل.

الراجع: يظهر - والله أعلم - التفصيل في هذه المسألة، وأن الدين المؤجل إما أن يكون ثمن مبيع، أو بدل قرض، أو غير ذلك، فإن كان ثمن مبيع، وروعي الأجل في ثمنه بحيث زد ثمنه مؤجلاً على ثمنه حالاً، كالسلعة التي قيمتها مائة ألف نقداً، وتبع بمائة وعشرة آلاف مؤجلة، فلا يجوز اشتراط حلول باقي الأقساط إذا تأخر في سداد قسط منها، وذلك لأن الأجل له ما يقابله من الثمن، فإذا سقط شيء من الأجل وجب أن يسقط ما يقابله من الثمن، وإلا كان ظلماً، وأكلاً للمال بالباطل، فلو أخذ المشتري جميع الثمن قبل حلول الأجل كان أخذه بلا عوض، نظراً لأن الزيادة في الثمن

(195) ينظر: بيع العربون د. رفيق المصري ص 15-16، 31.

(196) ينظر: الشروط التعويضية في المعاملات المالية (199/1).

(197) ينظر: المرجع السابق (199/1).

جاءت في مقابل التأجيل، فالثمن يجعل في مقابلة المبيع، ومقابلة الأجل، فإذا زال هذا الوصف بالحلول وجب إسقاط ما يقابله من الثمن، لا سيم أن ثمن المبيع قد يتضاعف بالأجل الطويل في الصفقات الكبيرة، فكيف تحل جميع الأقساط إذا تأخر في سداد قسط، ولو واحداً، وقد يتأخر المدين في سداد أول قسط، فكيف يجوز للدائن مطالبته بكل الثمن الذي قدر فيه الأجل، والزيادة ليست تابعة للثمن، بل هي من صلب العقد، والثمن قسط على المبيع والأجل، والظلم الواقع من اشتراط هذا الشرط في بعض صوره أعظم من الظلم الواقع من الربا، والشرعية لا تفرق بين المتمثلات، لكان يجوز اشتراط هذا الشرط إذا أسقط ما يقابل الثمن من الأجل الباقي، وهذا ما ذهب إليه الحنفية، وبعض الحنابلة.

قال في تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار: «قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات فحل بموته، فأخذ من تركته، لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام، وهو جواب المتأخرين، وبه أفقى المرحوم أبو السعود أفندي» (198).

قال ابن عابدين (199): «قوله: (لا يأخذ من المراجعة) صورته: اشترى شيئاً بعشرة نقداً، وباعه الآخر بعشرين إلى أجل هو عشرة أشهر، فإذا قضاها بعد تمام خمسة، أو مات بعدها يأخذ خمسة، ويترك خمسة» (200).

وعلل ذلك بقوله: «ووجه أن الربح في مقابلة الأجل، لأن الأجل وإن لم يكن مالاً، ولا يقابله شيء من الثمن، لكان اعتبروه مالاً في المراجعة إذ ذكر الأجل بمقابلة زيادة الثمن، فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض» (201).

(198) (810/6).

(199) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي، إمام الحنفية في عصره، ولد بدمشق سنة 1198هـ، وبها توفي سنة 1252هـ، وله مصنفات كثيرة منها: رد المختار على الدار المختار، منحة الخالق.

ينظر: حاشية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لليطار (1230/3)، الأعلام للزركلي (42/6).

(200) (810/6).

(201) (810/6).

وجاء في مجمع الضمانات: «قضى المديون الدين المؤجل قبل حلول الأجل أو مات، فأخذ من تركته، فجوب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعة بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام» (202).

وقال في درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: «المسألة الخامسة والثلاثون: إذ أدى المدين دينه قبل حلول الأجل، أو توفي المدين، وحل الدين، واستوفى الدائن دينه من التركة، فللدائن أخذ ربح الأيام التي مرت فقط» (203).

وجاء في الأنصاف: «متى قلنا بحلول الدين المؤجل - أي بالموت، وعدم توثقة الورثة - فإنه يأخذه كله على الصحيح من المذهب، وهو ظاهر كلام الأصحاب، وقدمه في الفائق، وقل: والمختار سقوط جزء من ربحه مقابل الأجل بقسطه، وهو مأخوذ من الوضع والتأجيل. انتهى، وهو حسن» (204).

وقال الشيخ بن سعدي (205): «يحل - أي الدين - بموت المدين إلا إذ وثق الورثة...، وإذ لم يحصل توثيق حل الدين، ولا فرق على المذهب بين الدين المؤجل الذي جعل أجله بمقابلة مصلحة، أو مؤجل قرض ونحوه، ولكان الذي نحن نفتي به إذ كان الدين له مصلحة، مثل: أن يبيع عليه ما يساوي مائة ريال بمائة وعشرين إلى أجل، ثم مضى نصف الأجل مثلاً، وقلنا: يحل لعدم التوثيق،

(202) ص 459. وينظر: العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية لابن عابدين ص 279.

(203) ص 95.

(204) (328/13).

(205) هو عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله إلا سعدي، ولد في بلدة عنيزة سنة 1307هـ، واستغل بالعلم، وجعل كل أوقاته مشغولة في تحصيله حفظاً وفهماً، حتى أدرك في صباه ما لا يدركه غيره في عمر طويل، واشتغل بنصر العلم، والتوجيه، ورشح لقضاء عنيزة عام 1360هـ فأمتنع منه تورعاً، توفي سنة 1376هـ، له مؤلفات كثيرة منها: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المختارات الجليلة، منهج السالكين.

ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون (218/3)، مشاهير علماء نجد (392/3).

فإنه لا يحق الغريم إلا مائة وعشرة بحسب ما مضى من الوقت، وهو قول لبعض العلماء، وهو العدل الذي لا يليق القول إلا به» (206).

وقال أيضاً: «الدين الذي على الميت إذا مات، ولم يمض من الأجل إلا شيء قليل، فإننا بين أمرين، إما أن نقول: إن دينه يحل كله إذ لم يحصل توثقة لصاحب الحق، وفي هذا ظلم، لأن البيع المؤجل يجعل الثمن في مقابلة السلعة ومقابلة الأجل، فإذا باعه سلعة تساوي مائة بمائة وعشرين مؤجلة، ولم يمض من الأجل إلا بعضه، وقيل: بحلول المائة والعشرين، كان هذا ظلماً منافياً للعدل، فكان من العدل الحسن أن ينظر مقدر ما مضى من الأجل، ويجعل له حصته من الثمن مع الأصل» (207).

أم إن كان الدين بدل قرض فيجوز اشتراط حلول باقي الأقساط إذا تأخر في سداد قسط منها، لأنه لا محذور في هذا، لأن القرض لا زيادة فيه في مقابل الأجل، وإنما هو محض تبرع وإحسان من الدائن للمدين، فإذا اتفقا على تعجيل باقي الأقساط جز، وفي تجويزه مصلحة ظاهرة من جهة حث المدين على التزام وفاء الأقساط في الوقت المحدد له، ولأن الأصل في الشروط الجواز، ما لم يتم دليل على تحريمه.

المبحث الثاني: اشتراط إقراض المدين للدائن إذا تأخر في سداد الدين

صورته: أن يشترط الدائن على المدين أن يقرضه إذا تأخر في السداد قرضاً بقدر الدين، ويكون مؤجلاً لمدة مماثلة للماطلة، ويكون هذا بعد قضاء الدين.

اختلف أهل العلم في اشتراط هذا الشرط على قولين:

القول الأول: يحرم اشتراط هذا الشرط، وهو قول بعض أهل العلم (208).

(206) الفتاوى السعدية ص382.

(207) المختارات الجليلة ص84.

(208) هم الدكتور حسن الأمين، والدكتور رفيق المصري، والدكتور الصديق الضير، والدكتور سلمان الدخيل.

القول الثاني: يجوز ذلك، وبه صدرت فتوى ندوة البركة الثامنة للاقتصاد الإسلامي⁽²⁰⁹⁾، وذهب إليه بعض الباحثين⁽²¹⁰⁾.

الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل لقائلون بالتحريم بالأدلة الآتية:

1- عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لِيُؤْجَدُ يُحْلُ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ)⁽²¹¹⁾.

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أحل عرض الغني المماطل وعقوبته دون أخذ ماله، فلا يملك الدائن مطالبته بالتعويض المالي، سواء كان تملك مال، أو تملك انتفاع به إلى أجل⁽²¹²⁾.

2- لأن هذا الشرط يجر نفعاً، وهذا محرم شرعاً⁽²¹³⁾.

3- أن القرض إحسان محض لا يقبل المعاوضة، والمقصود من اشتراط هذا الشرط هو المعاوضة عن الزمن الماضي بسبب المظل بالانتفاع بمثل المال لمدة ممتل للمطل، فلا يقصد المماطل نفع الدائن

ينظر: تعليق حول جواز الزام المدين المماطل بتعويض الدائن ص44، تعليق على مقال الغني المماطل هل يجوز الزامه بتعويض دائنه ص68، تعليق على التعويض على ضرر المماطل في الدين بين الفقه والاقتصاد ص74، المماطل في الديون ص539.

⁽²⁰⁹⁾ عقدت بجدة، في شهر رمضان 1413هـ، فتاوى ندوات البركة ص142.

⁽²¹⁰⁾ هم الدكتور محمد القري، والدكتور محمد الزرقاء، والدكتور علي القره داغي، والدكتور عبد الستار أبو غدة. ينظر: التعويض عن ضرر المماطل في الدين بين الفقه والاقتصاد ص44، (مطبوع ضمن بحوث مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 3، عام 1411هـ، بحوث في فقه البنوك الإسلامية ص158، البيع المؤجل ص100-101.

⁽²¹¹⁾ سبق تخريجه ص14.

⁽²¹²⁾ ينظر: المماطل في الديون ص530-531.

⁽²¹³⁾ ينظر: تعليق حول جواز الزام المدين المماطل بتعويض الدائن ص44.

والإرفاق به، ولا الدائن يأخذ ذلك لفقره وحاجته، فيخرج بهذا القصد عن كونه تبرعاً إلى معاوضة مال بمثله من جنسه إلى أجل بلا زيادة، فيجري فيه ربا لن النساء⁽²¹⁴⁾.

4- أن الشرع قصد إلى إبراء الذمم من الديون، ولذا شرع من الأحكام ما يحقق هذا القصد من وجوب وفاء الدين، وتحريم المطل، وشرع الحوالة، والصلح، وندب إلى الصدقة على المعسر واشتراط أن يقرضه إذا تأخر في السداد يخلف هذا المقصود، إذ يترتب عليه انشغال الذمة مرة أخرى بالقرض⁽²¹⁵⁾.

أدلة القول الثاني:

استدل القائلون بجواز اشتراط هذا الشرط بالأدلة الآتية:

1- قوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ (78) فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعَلَّمْنَا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾⁽²¹⁶⁾.

وجه الدلالة: أن غنماً دخلت زرعاً ليلاً، فأكلته، فلم تبق منه شيئاً، فحكم سليمان بأن تدفع الغنم إلى أهل الحرث ينتفعون بألبانها وأولادها و أصوفها، ويقوم أصحاب الغنم بإصلاح الحرث حتى يعود كما كان قبل دخول الغنم فيه، ثم يترادان بعد ذلك، فيعود لأهل الغنم غنمهم، ولأهل الحرث حرثهم، وقد أثنى الله تعالى على سليمان - عليه الصلاة والسلام - في حكمه هذا، وفي هذه القصة دلالة على أنه يحكم على من أحدث ضرر على غيره أن يعرضه بتسليمه شيئاً من أمواله لاستثمارها⁽²¹⁷⁾.

المناقشة: يناقش من ثلاثة وجوه:

⁽²¹⁴⁾ ينظر: المماثلة في الديون ص531.

⁽²¹⁵⁾ ينظر: المرجع السابق ص533.

⁽²¹⁶⁾ سورة الأنبياء، الآيتان: 78-79.

⁽²¹⁷⁾ ينظر: التعويض عن ضرر المماثلة في الدين بين الفقه والاقتصاد ص45-46، البيع المؤجل ص101.

الوجه الأول: أن ما حكم به داود وسليمان عليهما السلام منسوخ، وذلك أن داود حكم بدفع الغنم إلى صاحب الحرث، وحكم سليمان له بأولادها وألبانها و أصوافها، وهذا منسوخ، قال الجصاص⁽²¹⁸⁾: «ولا خلاف بين المسلمين أن من نفشت غنمه في حرث رجل، أنه لا يجب عليه تسليم الغنم، ولا تسليم أولادها وألبانها و أصوافها إليه، فثبت أن الحكمين جميعاً منسوخان بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم»⁽²¹⁹⁾.

الوجه الثاني: أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، وقد ورد شرعنا بخلافه وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: (العجماء جبار) ⁽²²⁰⁾، ومعنى جبار هدر لا شيء فيه ⁽²²¹⁾، فدل على أنه لا ضمان على صاحب البهيمة فيما أتلقت إذا لم تكن يده عليها، قال القرطبي: «ظاهر قوله: (العجماء جرحها جبار)، أن ما انفردت البهيمة بإتلافه لم يكن فيه شيء، وهذا مجمع عليه»⁽²²²⁾.
الوجه الثالث: لو فرضنا وجوب الضمان على أهل الماشية، فلأنها أتلقت زرعاً، وهو مال محترم، فوجب الضمان للضرر الحاصل بإتلاف المال، وهذا بخلاف هذه المسألة، فتأخير رده لا يعد تلافياً له حتى يوجب ضمانه، وإنما فوت على مالكة استثماره، ولا يجزم بربحه فيه، فقد يربح، وقد يخسر، كما أن محل هذه المسألة الدين، والزمن لا قيمة له في الدين، وإلا آل ذلك إلى ربا النسيئة.

⁽²¹⁸⁾ هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، فقيه، أصولي، مفسر، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في عصره سكن ببغداد، توفي سنة 370 هـ، له مؤلفات منها: أحكام القرآن، أصول الجصاص، شرح مختصر الطحاوي. ينظر: طبقات الفقهاء لطاش كبري زاده ص 68-69، الطبقات السنية في تراجم الحنفية (1/412-415).
⁽²¹⁹⁾ أحكام القرآن (3/223).

⁽²²⁰⁾ أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب في الركاز الخمس (1/465) (1499)، ومسلم في كتاب الحدود، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار (3/1334) (1710) عن أبي هريرة.

⁽²²¹⁾ ينظر: فتح الباري (12/266).

⁽²²²⁾ الجامع لأحكام القرآن (11/211).

2- قوله تعالى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (223).

وجه الدلالة: أن المماطل اعتدى على الدائن، فحرمه من الانتفاع بماله مدة من الزمن، فاستحق أن يعامل بمثل معاملته، فيحرم من الانتفاع بماله بمثل المدة (224).

المناقشة: أن الآية دلت على أن من أؤذي له أن يجازي من ظلمه بمثل ما أؤذي به، وأن من أخذ شيئاً ظلماً يلزمه رد مثله (225)، وهذا يوجب على المدين المماطل رد الدين بمثله دون زيادة عليه، وليس للدائن أن يأخذ شيئاً من ماله مدة من الزمن، وإن فعل المدين ذلك، فإن المعصية لا تقابل بالمعصية، قال القرطبي: «فمن ظلمك فخذ حقه منه بقدر مظلمتك، ومن شتمك فرد عليه مثل قوله» (226).

3- أن المسيء يعاقب بنقيض قصده، وهذا مثل:

أ- مانع الزكاة، تؤخذ منه، ويعاقب بأخذ شطر ماله.

ب- السارق من الثمر المعلق ما لا يبلغ نصاباً، يعاقب بالجلد، وتغریمه ضعف قيمة الثمر.

ت- المطلق ضرراً، وهو الذي يوقعه الرجل في مرض موته بقصد حرمان زوجته من الميراث فإنه

يعاقب بتوريث زوجته منه إذ مات، وهي في العدة.

والمماطل قصد بتأخير رد الدين الانتفاع بماله الدائن، فيعامل بنقيض قصده، وهو أن يحرم من الانتفاع بماله مدة مماثلة للماطلة (227).

(223) سورة البقرة، آية: 194 .

(224) ينظر: تعليق على التعويض على ضرر المماطل في الدين بين الفقه والاقتصاد ص74، 76.

(225) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (1/261)، أحكام القرآن لابن العربي (1/111-112).

(226) الجامع لأحكام القرآن (2/240).

(227) ينظر: التعويض عن ضرر المماطل في الدين بين الفقه والاقتصاد ص45، تعليق على التعويض على ضرر المماطل

في وفاء الديون بين الفقه والاقتصاد ص76.

المناقشة: أن ما أورد على مقابلة المسيء بنقيض قصده من أمثلة ورد فيها نص، أو هي في معنى ما ورد به النص، وهذا بخلاف هذه المسألة، فالأدلة دلت على حرمتها، لأنها تفضي إلى الربا.

4- تخريجاً على ما ذهب إليه بعض الفقهاء أن من غصب دراهم، وتجر فيها وربح، أن الربح للمغضوب منه، لأنه إنما ملكه، والمدين إذ طالبه الدائن بالحق بعد حلول أجله، وامتنع، يكون في حكم الغاصب (228).

المناقشة: لا نسلم بصحة قياس المدين الماطل على الغاصب، لأن الغصب هو الاستيلاء على حق غيره قهراً بغير حق (229)، وهذا غير متحقق في المدين الماطل، إذ أنه أخذ مال غيره بوجه مشروع، لكنه تأخر في رده، كما أن الغصب يتعلق بعين الشيء المغضوب، والواجب هو رده بعينه إذا كان باقياً بحاله، وهذا بالإجماع (230)، وإن زاد المغضوب بيد الغاصب الزمه رده بزيادته، لأنه من نماء المغضوب، والمغضوب لمالكه، فلزمه رد النماء كالأصل (231)، أما الدين فهو يتعلق بذمة المدين، والواجب هو رد مثل المال الذي اشغلت به الذمة دون زيادة، وإلا أدى إلى الربا.

الراجح: الذي يترجح - والعلم عند الله - أن اشتراط هذا الشرط ممنوع شرعاً، وذلك لأن الدين إن كان سببه قرضاً، فلواجب هو رده بمثله، واشتراط الدائن على المدين أن يقرضه محرم، وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من المالكية (232)، والشافعية (233)، والحنابلة (234).

(228) ينظر: تعليق على التعويض على ضرر الماطلة في وفاء الديون بين الفقه والاقتصاد ص76.

(229) المقنع (111/15)، شرح الزركشي (167/4)، شرح منتهى الإرادات (399/2)، الروض المربع مع حاشية ابن قاسم

(376-375/5).

(230) قال الموفق « وأجمع العلماء على وجوب رد المغضوب إذا كان باقياً بحاله لم يتغير، ولم يستغل بغيره » المغني (406/7).

(231) ينظر: روضة الطالبين (27/5)، أسنى المطالب (340/2)، الكافي (503/3)، الشرح الكبير (163/15)، كشف القناع (87/4).

(232) مواهب الجليل (391/4)، منح الجليل (588/2)، الخرشى على مختصر خليل (94/5)، حاشية العدوي على الخرشى (94/5).

(233) حاشية الجمل (262/3)، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج (47/5)، نهاية المحتاج (231/4).

والحنفية وإن لم ينصوا على حكم هذه المسألة إلا أنهم يتفقون مع الجمهور على هذا الحكم، حيث ذهبوا إلى حرمة الشروط في القرض⁽²³⁵⁾، ومنع كل قرض جر نفعاً⁽²³⁶⁾.
جاء في مواهب الجليل: «ومن الممنوع الذي يبعد القصد إليه جداً أسلفني و أسلفك،... ولا خلاف في المنع من أن يسلف الإنسان شخصاً ليسلفه بعد ذلك»⁽²³⁷⁾.
وجاء في حواشي الشرواني - في بيان أن كل قرض جر نفعاً فهو ربا -: «وليس المعنى: أن يقرض المقترض المقرض ؛ لأنه حينئذ يجزى نفعاً للمقرض، فلا يصح فتأمل»⁽²³⁸⁾.
وقل في المغني: «وإن شرط في القرض أن يؤجره داره، أو يبيعه شيئاً، أو أن يقرضه المقترض مرة أخرى، لم يجز»⁽²³⁹⁾.
وبدل على ذلك:

1- أن هذا الشرط جر نفعاً للمقرض، وكل قرض جر نفعاً فهو ربا⁽²⁴⁰⁾، وهذا بإجماع أهل العلم، قال ابن المنذر⁽²⁴¹⁾: «أجمعوا على أن المسلف إذا شرط على المستسلف زيادة أو هدية، فأسلف على ذلك، أن أخذ الزيادة على ذلك ربا»⁽²⁴²⁾.
وقال بن عبد البر⁽²⁴³⁾: «وكل زيادة من عين أو منفعة يشترطها المسلف على المستسلف فهي ربا، لا خلاف في ذلك»⁽²⁴⁴⁾.

⁽²³⁴⁾ المغني (437/6)، الشرح الكبير (344/12)، كشاف القناع (317/3).
⁽²³⁵⁾ قال ابن نجيم: « وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام، والشرط لغو». البحر الرائق (133/6).
⁽²³⁶⁾ قال الكاساني: «وأما الذي يرجع إلى نفس القرض فهو أن لا يكون فيه جر منفعة، فإن كان لم يجز». بدائع الصنائع (395/7).
⁽²³⁷⁾ (391/4).
⁽²³⁸⁾ (47/5).
⁽²³⁹⁾ (437/6).
⁽²⁴⁰⁾ ينظر: حاشية الجمل (261/3-262)، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج (47/5).
⁽²⁴¹⁾ هو الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر الشافعي النيسابوري، كان إماماً مجتهداً، ولد سنة 242هـ، وتوفي سنة 318هـ، وله مؤلفات منها: الإجماع، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف.
ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (102/3)، العقد المذهب لابن الملحق ص 37.
⁽²⁴²⁾ الإجماع ص 55.

وقال بن جزي (245): «إن كانت المنفعة للدافع منع اتفاقاً» (246).

2- لأنه شرط عقداً في عقد فلم يجوز، أشبه ما لو باعه داره بشرط أن يبيعه الآخر داره (247).

3- أن موضوع عقد القرض الإرفاق والقربة، فإذا شرط المقرض فيه المنفعة لنفسه خرج عن موضوعه، فمنع صحته؛ لأنه يكون بذلك قرضاً للمنفعة لا للإرفاق والقربة (248).

وبهذا يتضح أن اشتراط الدائن على المدين أن يقرضه إذا تأخر في سداد ما أقرضه لا يجوز، وقد سئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز (249) رحمه الله عن اشتراط المقرض على المقرض أن يقرضه، فأجاب: «لا يجوز هذا القرض، لكونه يتضمن اشتراط قرض مثله للمقرض، وذلك يتضمن عقداً في عقد، فهو في حكم بيعتين في بيعة، ولأنه يشترط فيه منفعة زائدة على مجرد القرض، وهي أن يقرضه مثله، وقد أجمع العلماء على أن كل قرض يتضمن شرط منفعة زائدة، أو تواطئاً عليها فهو ربا، أما

(243) هو الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، شيخ علماء الاندلس وكبير محدثيها في وقته، ولد سنة 368 هـ، وتوفي سنة 463 هـ، وله مؤلفات كثيرة منها: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار، جامع بيان العلم، الكافي.

ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (4/ 808)، سير أعلام النبلاء (18/ 153).

(244) الاستذكار (21/ 54).

(245) هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، من فقهاء المالكية، ولد سنة 693 هـ، كان مشاركاً في فنون العلم، توفي سنة 741 هـ، له مصنفات كثيرة منها: قوانين الأحكام الشرعية، تقريب الوصول إلى علم الأصول، وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم.

ينظر: الديباج المذهب ص 295، شجرة النور الزكية ص 213.

(246) قوانين الأحكام الشرعية ص 190.

(247) ينظر: المغني (6/ 437).

(248) ينظر: حاشية الجمل (3/ 261)، حواشي الشرواني (5/ 47)، حاشية العدوي على الخرشني (5/ 94).

(249) هو الإمام العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن إلا باز، ولد في الرياض سنة 1330 هـ، مرجع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها في الفتوى والعلم، تميز بصفات حسنة، وشيم كريمة لا تكاد تجتمع في رجل واحد، كان زاهداً ورعاً سخيّاً، قدوة في علمه وأخلاقه، توفي سنة 1420 هـ، له مصنفات مفيدة، منها: التحقيق والإيضاح لكثير من مسائل الحجّ والعمرّة والزيارّة، وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه، ثلاث رسائل في الصلاة.

ينظر: جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز للموسى ص 33، الإنجاز في ترجمة الإمام عبد العزيز ابن باز للرحمة ص 27.

حديث: (كل قرض جر نفعاً فهو ربا)، فهو ضعيف، وكان ورد عن جماعة من الصحابة ما يدل على معناه إذ كان ذلك لنفع مشتركاً، أو في حكم المشترك، أو الدين»⁽²⁵⁰⁾.

أما إن كان الدين سببه ثمن مبيع، فالذي يظهر أن اشتراط الدائن على المدين أن يقرضه إذا تأخر في السداد لا يجوز شرعاً، لأنه اجتمع بيع وسلف، فبعه بشرط أن يسلفه، وهذا محرم بالإجماع، قال القرني⁽²⁵¹⁾: «ويأجماع الأمة على جواز البيع والسلف مفترقين، وتحريمهما مجتمعين لذريعة الربا»⁽²⁵²⁾.

وقال الباجي⁽²⁵³⁾: «ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا يحل بيع وسلف)، وأجمع الفقهاء على المنع من ذلك»⁽²⁵⁴⁾.

وقل الموفق: «ولو باعه بشرط أن يسلفه، أو يقرضه، أو شرط المشتري ذلك عليه، فهو محرم، والبيع باطل، وهذا مذهب مالك، والشافعي، ولا أعلم فيه خلافاً»⁽²⁵⁵⁾.

وقل ابن جزى: «البيع باشتراط السلف من أحد المتبعين، وهو لا يجوز بإجماع»⁽²⁵⁶⁾.
ويدل على حرمة هذا:

1- عن عبد الله بن عمرو⁽²⁵⁷⁾ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل سلفٌ وبيعٌ، ولا شرط ان في بيعٍ، ولا رباخٌ ما لم تضمن، ولا بيعٌ ما ليس عندك)⁽²⁵⁸⁾.

⁽²⁵⁰⁾ مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، جمع وترتيب د. محمد بن سعد الشويخ (294/19).

⁽²⁵¹⁾ هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، المشهور بالقراي، ولد سنة 626 هـ، انتهت إليه رئاسة الفقه في مذهب مالك، كان إماماً في الفقه، والأصول، والعلوم العقلية، توفي سنة 684 هـ، وله مؤلفات منها: الذخيرة، الفروق، نفائس الأصول شرح المحصول.

ينظر: الديباج المذهب ص 62، شجرة النور الزكية ص 188.

⁽²⁵²⁾ الفروق (266/3).

⁽²⁵³⁾ هو الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الأندلسي القرطبي الباجي، اتفق به أئمة، واشتهر اسمه، وصنف التصانيف المفيدة، ولد سنة 403 هـ، وتوفي سنة 474 هـ، له مصنفات كثيرة منها: أحكام الفصول في أحكام الأصول، مختصر المختصر في مسائل المدونة، الاستيفاء.

ينظر: سير أعلام النبلاء (535/18)، شجرة النور الزكية ص 120.

⁽²⁵⁴⁾ المنتقى (29/5).

⁽²⁵⁵⁾ المغني (334/6).

⁽²⁵⁶⁾ قوانين الأحكام الشرعية ص 172.

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الجمع بين سلف وبيع في عقد واحد، ومحل النهي إذا كان بشرط، وهو أن يبيعه بشرط أن يقرضه (259).

2- أن القرض ليس من عقود المعاوضة، وإنما هو من عقود البر والمكاملة، وإذا باعه بشرط أن يقرضه، صار للقرض عوض من الثمن، وهذا مخرج له عن مقتضاه من كونه من عقود البر إلى عقود المعاوضة، فيكون مبطلاً له (260).

3- أن هذا يفضي إلى جهلة الثمن، وذلك أن البائع إذا باعه بشرط أن يقرضه، صار بائعاً سلخته بالثمن المذكور، وبمنفعة القرض المشروط، وإذا بطل شرط القرض سقط ما يقابله من الثمن، وليس له قيمة معلومة، فيبقى الثمن مجهولاً، وجهالة الثمن مبطلّة للعقد (261).

(257) هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن كعب بن لؤي، الإمام الحبر العابد، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن، هاجر بعد سنة سبع، وشهد بعض المغازي، له مناقب وفصائل ومقام راسخ في العلم والعمل، حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علماً جماً، مات سنة 63 هـ، وقيل سنة 65 هـ. ينظر: الطبقات الكبرى (2/ 373)، سير أعلام النبلاء (3/ 79).

(258) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والإجازات، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده (3/ 283) (3504)، والترمذي في البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك (3/ 535-536) (1234)، والنسائي في البيوع باب بيع ما ليس عند البائع (7/ 288) (4611)، وابن ماجه في التجارات باب النهي عن بيع ما ليس عندك وعن رباح ما لم يضمن (2/ 737) (2188)، وأحمد (2/ 174-175) (6628)، وأبو داود الطيالسي ص 298 (2257)، وعبد الرزاق (8/ 39)، وابن أبي شيبة (6/ 572)، والدارمي في البيوع (2/ 329) (2560)، وابن حبان (10/ 161) (4321)، والطبراني في الأوسط (2/ 333) (1577)، والدار قطني (3/ 74-75)، والحاكم (2/ 17)، والبيهقي (5/ 267).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم: «هذا حديث على شرط جملة من أئمة المسلمين صحيح»، وقال الباجي - في المنتقى (5/ 29) -: «وتلقي الأئمة له بالقبول، والعمل به يدل على صحة معناه وذلك يقوم له مقام الإسناد»، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (20/ 350): «قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم». وصححه ابن حزم في المحلى (8/ 520)، والنووي في المجموع (9/ 376)، وحسنه الألباني في إرواء الغليل (5/ 146).

(259) ينظر: الحاوي للماوردي (5/ 351)، روضة الطالبين (3/ 400)، الفتاوى الكبرى (3/ 227).

(260) ينظر: المنتقى (5/ 29).

4- أن الجمع بين بيع وقرض هو جمع بين عقد لازم وعقد غير لازم، لأن القرض غير لازم للمقرض، والبيع وما أشبهه من العقود اللازمة لا يجوز أن يقارنه عقد غير لازم، لتنافي حكميهما (262).

5- شبهة الربا، لأن البيع بشرط السلف يعد قرضاً جر نفعاً، سواء كان المقرض البائع أو المشتري، لأنه إن كان البائع فسينتفع بزيادة ثمن المبيع، وإن كان المشتري فسينتفع بنقصه (263).

6- أن قول الرجل للرجل: أبيعك داري هذه بكذا على أن تقرضني كذا، يؤول إلى مسألة البيع بشرط، ولا يختلف الفقهاء في فساد البيع بذلك في الجملة (264).

7- لأنه إذا باعه بشرط أن يقرضه فقد اشترط عقداً في عقد ففسد، كبيعتين في بيعة (265).

8- قاعدة: «سد الذرائع» (266).

وجه الاستشهاد بالقاعدة: أن البيع بشرط السلف يفضي إلى الربا من جهة المحاباة في الثمن من أجل القرض، فيكون القرض جاراً بالمنفعة مشروطة، وكل قرض جر نفعاً فهو ربا، وهذه الذريعة من الذرائع المتفق على منعها (267).

الخاتمة

هذا البحث تناول أحكام التعويض عن التأخير في سداد الديون، وقد توصلت - بفضل الله - إلى نتائج، من أهمها ما يأتي:

(261) ينظر: الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه (66/3)، الحاوي (351/5)، التهذيب للبغوي (543/3-544)، مغني المحتاج (31/2).

(262) ينظر: المنتقى للباجي (29/5).

(263) ينظر: الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه (66/3)، الخرشي على مختصر خليل وحاشية العدوي عليه (93/5-94).

(264) ينظر: الموسوعة الفقهية (185/9).

(265) ينظر: المغني (334/6).

(266) الفروق (32/2)، شرح مختصر الروضة (135/3).

(267) ينظر: مجموع الفتاوى (295/33)، إعلام الموقعين (141/3)، الفروق (266/3)، تهذيب الفروق (274/3).

أولاً: أن الدين له إطلاقان عام وخاص، فالعام هو الحق اللازم في الذمة، والخاص هو ما ثبت في الذمة من مال.

ثانياً: أن أسباب التأخير في سداد الدين تعود إلى إفلاس المدين، أو إعصاره، أو جحوده أو مماطلته.

ثالثاً: لا يجوز للدائن أن يأخذ من المدين زيادة على أصل الدين عن تأخيره في سداده، سواء كان معسراً أو موسراً.

رابعاً: لا يجوز للدائن أن يشترط على المدين زيادة على أصل الدين إذا تأخر عن الوفاء، لصرفها في وجوه الخير.

خامساً: يجوز اشتراط الدائن على المدين أن تكون نفقات القضية المرفوعة ضده عليه من توكيل محام، وأجرة تنقل، وغير ذلك، وهذا بشروط:

1- أن يكون المدين قادراً على الوفاء.

2- أن يكون المدين مماطلاً حتى أحوج الدائن إلى شكايته.

3- أن يكون ما غرم الدائن بسبب المماطلة من النفقات على الشكاية على الوجه المعتاد.

سادساً: اشتراط الدائن على المدين حلول الأقساط إذا تأخر في سداد قسط لا يجوز إن كان الدين ثمن مبيع، وروعي الأجل في ثمنه، ويجوز إن كان الدين بدل قرض.

سابعاً: يحرم اشتراط الدائن على المدين أن يقرضه إذا تأخر في السداد قرضاً بقدر الدين والمدة مماثلة للماطلة، سواء كان الدين ثمن مبيع أو بدل قرض.

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.